الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

28 **ربيع الأخر** 1436 –17 **فبراير** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	16
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	18

التقى مسؤولين بالخارجية وأعضاء شورى وأمين مجلس التعاون
وفد البرلمان الأوروبي يشيد بتسهيل إدماج المرأة في سوق العمل وتعيين 30 عضوة بالشورى

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1022637

الرياض - عبدالعزيز العنبر تصوير: حاتم عمر

قام أعضاء وفد البرلمان الأوروبي للعلاقات مع شبه الجزيرة العربية، والمكون من أفضل خان من المملكة المتحدة وهينا فيركونين من فنلندا، بزيارة إلى المملكة خلال الفترة من 14-16 فبراير عام 2015 في إطار الاجتماع البرلماني ال 12 بين البرلمان الأوروبي ومجلس الشورى السعودي، شملت الزيارة لقاءات مع مسؤولين في الخارجية السعودية، ومن الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، وممثلين عن جمعيات حقوق الإنسان.

وقال أفضل خان الذي قاد الوفد الأوروبي إن الزيارة تتم في لحظة حاسمة، مبيناً أنه زيارتهم جاءت لتوصيل ثلاث رسائل أساسية، أولا أن الاتحاد الأوروبي يسعى لتعميق الحوار والتعاون الثنائي في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وثانياً أن المملكة العربية السعودية ومجلس التعاون لدول الخليج شريكان حاسمان في منع ومكافحة الإرهاب والتطرف، والاتحاد الأوروبي في حاجة لتكثيف التعاون في هذا المجال، وثالثا تعميق الحوار بشأن حقوق الإنسان والمساهمة في تحقيق فهم أفضل بين الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية.

وكان الوفد قد عقد لقاءات مع وكيل وزارة الخارجية للشؤون المتعددة الأطراف الأمير تركي بن محمد بن سعود الكبير، ومع نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد الجفري وأعضاء آخرين في المجلس، كما التقى الوفد بالأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الدكتور عبداللطيف الزياني، ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة الدكتور مفلح القحطاني، والتقى الوفد بممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كما قامت السيدة هينا فيركونين بزيارة إلى جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن.

خان: دراسة لاتخاذ التدابير اللازمة لتعطيل الدعم المالي للمنظمات الإرهابية

وبين الوفد أن المناقشات ركزت على الأزمات في سوريا والعراق واليمن، والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، والحاجة إلى شراكة عالمية في مجال مكافحة الإرهاب، بما في ذلك توثيق التعاون مع السعودية والمنظمات الإقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، وتناول الوفد أيضاً مشكلة ارتفاع الإسلاموفوبيا في أوروبا، بالإضافة إلى الحاجة لتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي.

وأشار أفضل خان أن هناك تفاهم مشترك بين السعودية ونظيراتها في دول الإتحاد الأوروبي حول الحاجة إلى نهج متعدد الأبعاد لمكافحة الإرهاب والتطرف، ومنع مواطنين دول الإتحاد الأوروبي من السفر إلى مناطق الحرب، ووضع التركيز لإيجاد حلول لجذور تلك المشكلة، والقيام بعمليات لإعادة المقاتلين الأجانب، فالمملكة لديها خبرات طويلة في هذا المجال وبإمكانها تقديم يد المساعدة، كما أنه هناك حاجة أيضاً للتصدي للعوامل الكامنة وراء التطرف، من خلال العمل على التماسك الاجتماعي والشمولية والتسامح السياسي والثقافي والديني.

وأضاف خان أنه تمت دراسة لاتخاذ التدابير اللازمة لتعطيل الدعم المالي للمنظمات الإرهابية، ومكافحة التحريض على شبكة الإنترنت ومواجهته بالمقابل، وأكد خان على أن العلاقة المميزة بين الإتحاد الأوروبي مع ما وصفهم ب "شركائنا العرب" ستلعب دوراً رئيسياً في هذا المجال، وتبيان حقيقة تنظيم "داعش" المتطرف علناً، والحد من التطرف والتحريض في الأماكن العامة، مشيراً إلى أن لدى السعودية والدول المجاورة لها أيضاً دوراً محورياً في إعطاء رؤية بديلة لتلك

الجماعات الإرهابية، والتأكيد في الوقت نفسه أنه من المهم أن تكون تدابير مكافحة الإرهاب متناسبة وتتماشى مع الحد الأدنى من معايير حماية حقوق الإنسان.
وأكدت هينا فيركونين سعادتها بتعيين 30 امرأة الأولى لمجلس الشورى في عام 2013، مشيرة إلى أن جامعة الأميرة نورة تقوم بعمل جيد ومهم في تعزيز دور المرأة من خلال التعليم، وأشادت بالإصلاحات التي اتخذتها السعودية لتسهيل إدماج المرأة في سوق العمل، مشجعة لاتخاذ المزيد من الخطوات في هذا السياق، كما نوهت بالخطوة الهامة الأخرى على حد وصفها والمتمثلة بإجراء الانتخابات البلدية التي سيكون للمرأة فيها حق التصويت والترشح، ورحبت هينا فيركونين بحقيقة أن المملكة تعتبر التعليم والبحث كأولوية وطنية، وأنها تستثمر قدراً كبيراً من ميزانيتها السنوية في تطوير مواردها البشرية.
هينا فيركونين
رحب الوفد بإنشاء لجنة برلمانية مشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي والتي تهدف إلى تعميق العلاقات مع البرلمان الأوروبي، ورحب الوفد أيضاً بالسريان الكامل للاتحاد الجمركي لدول المجلس في 1 يناير عام 2015، ودعا إلى تجديد برنامج العمل المشترك بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، والانتهاء من المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة، كما ركزت المناقشات أيضاً على الحاجة لتعزيز العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي مع المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي في المجالات ذات الاهتمام المشترك، مثل التجارة والنقل والطاقة وتسهيل منح تأشيرة الدخول، والتعليم، والبحوث والحوار بين الأديان.

القانون يعيد هيبة الصف الوطني المتماسك وحدة وتآلفاً بين كافة مكوناته الفكرية والمذهبية

ننتظر نظام يجرّم التعصب والعنصرية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1022580

أدار الندوة - د. أحمد الجميعة
تتسارع الأحداث وتتعدد متغيراتها ومغرياتها، ما تتطلب أن يكون المجتمع صفاً واحداً متماسكاً يمثل عمق وحدته الوطنية، وينبذ كل ما يسيء إليها أو يقلل منها، ولاشك أن "التعصب" يعد واحداً من تلك الآفات التي لها تأثير مباشر في أمن ووحدة المجتمع، وتحديداً في جوانب نفسية لدى المواطن، كما يُعد آفة تتطلب تضافر الجهود المجتمعية للحد منه، وكذلك تضافر جهود المختصين لبحث سبل ووسائل تلك الحدود التي يفترض أن يقف عندها الفرد، إضافةً إلى إيجاد نظام لمكافحة التعصب في المملكة، الذي يُعد واحداً من أهم الحلول التي نتطلع إليها جميعاً للحد من الظاهرة التي بدأت تنتشر وتؤثر في أمن المجتمع ووحدته.
عدل ومساواة
في البداية تحدث "يحيى الراشد" قائلاً: التعصب من حيث المعنى هو الشدة، وتم تعريفه لغةً: "فلان عصيب، بمعنى شديد"، ولما حضر الملائكة إلى نبينا لوط عليه السلام واشتد من مجيئهم قال: "هذا يوم عصيب" أي يوم شديد، مضيفاً أنه دائماً الشدة ملازمة لكل متعصب، وهو شديد في قوله، وشديد في حواره، وقد يتطور الأمر إلى العنف، وإلى أمور أكبر من ذلك، مبيناً أنه من الناحية النظامية أو القانونية لا يوجد شيء يكافح التعصب في حد ذاته، بل يعاقب ويحاسب ما ترتب عليه المتعصب لشيء معين، ذاكراً أن المخرج من هذا الأمر نظّمه الدين الإسلامي الحنيف، وجعل له ضوابط معينة وقننه، مؤكداً أنه متى ما خرج التعصب عن دائرة تعاليم ديننا الإسلامي أصبح مذموماً ومخالفاً، مشيراً إلى أنه إذا لجأنا إلى الشرع قبل القانون والنظام، وكذلك أعطينا الإنسان كرامته وقدره، وعاملناه بالعدل والمساواة، فإننا بذلك ننبذ التعصب، مبيناً أن التعصب دائماً لا يأتي بخير بل العكس.

مبالغة صريحة
وأوضح "إبراهيم العسيري" أنه لغةً يُعرّف التعصب بميل المرء إلى عصبته، أي يتحزب لها بغض النظر إذا كان على صواب أو على خطأ، مضيفاً أنه اجتماعياً هو الحكم المسبق على الأمور، أي أن يكون لدى الفرد تصور قبل أن يتحدث عن المواضيع، وبالتالي يتم هنا قولبة الناس في قالب معين يكون له آثار جانبية نفسية أو اجتماعية، مبيناً أننا نرى في المجتمع مصطلحات اجتماعية تدخل في إطار التعميم، فإذا استمعت إلى الشخص المتعصب يتحدث عن منطقة معينة أو بلد ما تجد في ذهنه التعميم عن هذه الجهة أو هذه الدولة، وهذا نتيجة الجهل أو عدم المعرفة في بعض الأمور، ذاكراً أن التعصب اصطلاحاً هو حالة مبالغ فيها في الحكم على الشيء، أي أن الموضوع يقصد منه القائل نقطة معينة، لكنه يُبالغ في تصوره، وبالتالي يترك آثاراً سلبية، لافتاً إلى أنه لو حاربنا التعصب الرياضي بمعناه الشامل فإننا نكون قد قضينا على عملية الحماس التنافسي؛ لأن التعصب الرياضي هنا مثل ملح الطعام، لكن إذا زاد عن حده فإن ذلك يعد مشكلة حقيقية، خاصةً إذا أدى الأمر إلى إقصاء الآخرين أو تهميشهم أو النصرة للفريق أو للشخص أو صاحب الفكرة والرأي ظالماً أو مظلوماً، حيث يُعد ذلك إشكالية كبيرة.
التوعية مطلب مهم وإيجاد العقاب الرادع يمنع التجاوزات
خطاب موحد
وأكد "إبراهيم العسيري" أنه بذل مركز الحوار الوطني الكثير من الجهود في هذا المجال خلال الخمسة أعوام الماضية، وقد خصصوا ثلاثة لقاءات، ركزوا خلالها على موضوع التعصب والمناطقية والتطرف، وقد خرج المشاركون في تلك اللقاءات بالعديد من التوصيات الأساسية منها؛ الحاجة إلى وجود خطاب موحد ثقافي إعلامي تحت إشراف المركز ووزارة الثقافة والإعلام وبعض الجهات التي تعني بهذا الموضوع، مضيفاً أنه عقد المركز العديد من الورش في مجال التعصب بشكل عام والرياضي بشكل خاص، وأخيراً أعدّوا الحقائب؛ لأن المركز لديه أكاديمية متخصصة بدأت منذ (10) أعوام بتنظيم دورات تدريبية فقط، ذاكراً أن العمل الأكاديمي بدأ منذ عام فقط، عبر أكاديمية معتمدة من جهتين؛ وزارة التعليم العالي، و"منظمة اليونسكو"، حيث تعد حقائب متخصصة في التعصب، منها؛ حقيبة متخصصة في الإعلام، وأخرى في التعصب الرياضي، إضافةً إلى تنظيم ورش عمل في مجال التعصب، الهدف منها أنه أصبح يخرج عن السيطرة خاصة الرياضي، الذي أرى أنه من الصعب الآن التحكم فيه.
ظاهرة عالمية
وحول النظر إلى آفة التعصب من خلال مفهومها ومستوياتها ومعايير رفضها بين مجتمع وآخر، قال "د. عبدالرحمن العسيري": إن التعصب ليس خاصاً بمجتمع محدد أو منطقة محددة أو مكان محدد، بل هو ظاهرة عالمية توجد لدى جميع شعوب الأرض منذ أن خلق الله البشر إلى هذا اليوم، مضيفاً أن التعصب ناتج عمّا يمكن أن نسميه بالحاجة إلى الانتماء للآخر، فمثلاً عندما يشعر الشخص بالرغبة في الانتماء إلى مجموعة معينة أو طائفة هنا يأتي التعصب، مبيناً أن التعصب شيء طبيعي في المجتمع الإنساني، لكن استخدامه للإضرار بالآخرين وانتقاص حقوقهم، هنا تأتي المشكلة، ذاكراً أن التعصب موجود عند كل البشر وعند كافة المجتمعات والثقافات ولا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاؤه، لكن الممكن تهذيبه وجعله يأخذ منحنى إيجابيا أكثر من أن يأخذ منحنى سلبيا، مُشدداً على أهمية التنبيه أن هناك صوراً متعددة له منها: التعصب السياسي والعرفي والطائفي، وكذلك المذهبي والرياضي، وكل من هذه الأنواع له مصادره التي تغذيه وتنميه، لافتاً إلى أنه لا نستطيع الجزم أن التعصب خاص بشيء معين يمكن أن تعمم عليه نظرية معينة، موضحاً أن العصبية شيء عام، وتحدث عنها "ابن خلدون" بشكل واسع، حيث رأى أن هذه المجتمعات خاصةً العربية تعاني من ما يمكن تسميته بالعصبية، وأن قضايا السياسة والريادة وغيرها جميعها تُبنى عليها.
التشهير كفيل بأن يوقف أصحاب النفوس الضعيفة ويضمن «وحدة الصف»
الإعلام سبب
وعن أسباب التعصب ومصادره ومن يغذيه في المجتمع، أوضح "د. عبدالرحمن العسيري" أنه قبل معرفة ذلك لا بد أن نعود إلى أنواع التعصب، وهي العرقي والمناطقي والسياسي والحزبي، وكذلك الديني والطائفي والرياضي، مضيفاً أن كل هذه الأنواع له أسبابه التي تغذيه، لهذا نجد أن التعصب يبدأ كنتيجة أو حاجة إلى الانتماء نحن والآخرون، وذلك بأن يكون الشخص منتمياً إلى منطقة أو إلى حزب أو مجموعة، وهذا الانتماء ينتهي تدريجياً إلى الرغبة في التنافس، ثم يتحول بتدرج إلى الرغبة في الصراع، ثم يتحول من الصراع إلى الرغبة في القضاء على الآخر، وهنا تأتي المشكلة، مبيناً أنه من خلال كرسي الأمير نايف لدراسات الوحدة الوطنية أجروا عدة دراسات عن التعصب القبلي والمذهبي، وظهر لهم جلياً أن الإعلام له دور كبير، سواء الجديد أو القنوات الفضائية، حيث أصبحت هناك قنوات متخصصة دينية وحزبية وقبلية ورياضية، ذاكراً أن كلا منها يذكي هذا الجانب، وكلا له مناصروه ومؤيدوه، وبالتالي يبدأ إيجاد أتباع لهذه الفئة،

ذاكراً أنه لا يمكن لأي حال من الأحوال في العصر الحاضر عندما نتحدث عن التعصب أن نغفل الدور الكبير الذي يفعله الإعلام الجديد أو القنوات القضائية في إذكاء هذه الأنواع المتعددة من التعصب وبكافة أشكالها.

علاقة تبادلية

وتداخل "د. إبراهيم الزبن" قائلاً: من خلال وجهة نظري أرى أنه لا بد أن تكون لدينا رؤية تحليلية "سايسلوجية" لظاهرة التعصب، مضيفاً أن التعصب علاقة تبادلية قائمة على المنفعة، بمعنى أن الأفراد الذين يتعصبون ينتمون إلى جماعات ثم يتسمون بخصائصها، بل ويتعصبون كذلك بفكرها، وبالتالي يكون الشخص مقبولاً لدى هذه الجماعة التي تحتويه وتحتضنه وتوفر له حاجته التي تشبع رغباته، مبيناً أنه إذا حاولت البحث عن مفهوم التعصب وأسبابه لا بد أن أفهم لماذا هؤلاء الشباب أو الفتيات يمارسون هذا السلوك التعصبي بدون خجل وبدون تحفظ على المكاسب الوطنية التي يُؤدي فقدها إلى خسارة المجتمع، ولا يدركها إلاّ إذا كان هناك أثر واضح يتم قياسه، ذاكراً أن الأسباب الأساسية التي جعلت هؤلاء الشباب يمارسون التعصب تعود إلى أن المجتمع والجهات المسؤولة لم يشخصوا حاجاتهم واحتياجاتهم التي جعلتهم يتعصبون إلى الأندية الرياضية، متسائلاً: لماذا وجدوا في هذه الأندية الرياضة على سبيل المثال الفرصة للتنفيس عن ما في مشاعرهم ورؤاهم التي هي في الأساس مغلفة بسلوك رياضي؟ لافتاً إلى أن هؤلاء الشباب لديهم مشكلة إشباع احتياجاتهم داخل الأسرة وداخل المجتمع، وعلاقات القرابة اليوم أصبح دورها مهمشاً، وجماعات الجيرة لا دور لها، والمسجد كذلك لا يمارس دوره الذي كان يمارسه في السابق، وبالتالي تم تهميش الشباب، مما أدى إلى خلق جماعات بديلة تمثلت في الأندية الرياضية.

تبادل الاتهامات والتصنيف والتشكيك في الأصول سلوكيات تفكك المجتمعات

وأضاف: هناك سبب آخر يتعلق بمسألة مرتبطة تماماً بالتنشئة الاجتماعية، حيث نجد مشكلة في ثقافة الحوار التي تقتصر على الاستقبال وليس على الاستقبال والارسال، وهذا خطأ في التربية، ونحن نعلم تماماً أن الطفل عندما لا يعطى فرصة للتعبير عن رؤيته ويهمش رأيه ويمارس فيه نوع من الاقتصاء، فإن هذا السلوك سينمو معه، وبالتالي إذا وصل إلى مراحل عمرية متقدمة يبدأ يتعامل مع الآخرين بهذا الأسلوب، مبيناً أن ثقافة الحوار داخل الأسرة شبه مغيبة، كذلك داخل المؤسسات التعليمية نجد أن الطالب الذي يشارك بالرأي غير مرغوب فيه داخل القاعة الدراسية، ذاكراً أنه في الأحياء السكنية تم إعطاء الفرص لجماعات القرناء الذين يمارسون في الغالب أدواراً انحرافية، ولعلنا نعرف كيف نشأت الجماعات الإرهابية وغيرها، متأسفاً أن لدينا منظومة متكاملة من الأسباب التي يجب أن ندركها من خلال فهمنا لسلوك التعصب.

د. العسيري: وصلنا إلى مرحلة صعبة من التعصب القبلي داخل المدارس

برامج تثقيفية

وأكد "يحيى الراشد" أن التعصب يصعب ضبطه بضابط معين، أو قوالب معينة نضعه فيها بحيث يحكم على الشخص أو يتم تجريمه، مضيفاً أن المغذي لهذا التعصب هو البعد عن منهج الله سبحانه وتعالى، ومتى ما خرجنا من تعاليم ديننا الحنيف فإننا سنقع في عواقب وخيمة نتيجة لهذا التعصب، مبيناً أن من يتعامل بالعصبية لا يمكن أن يتعايش مع المجتمع الواحد، ولابد أن يغترف الظلم والاعتداء على الآخرين، ذاكراً أنه يجب علينا إيجاد برامج تثقيفية لتوعية المجتمعات من خلال المدارس والخُطب، وكذلك تكثيف إقامة مثل هذه الندوات من أجل توعية المجتمع وافهامهم أن هذا الأمر منبوذ ويتسبب لنا في مشكلات عديدة، لا سيما أنه يتعدى الأمور التي تتعلق بالاعتداء الشخصي، وقد يخرج عن الإطار الأخلاقي ويدخله في الأمور التي تخل بمبادئ الشرع، مشيراً إلى أنه قد يصل التعصب بالفرد إلى أن يهتم بأمر من أمور الدنيا ويجعلها تسير في شرايين دمه، وكما تعلمون أن شرعنا يرفض مثل هذا الأمر، قال تعالى: "قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين"، وألا أربطها بأي رابط آخر.

د. الخالد: البرامج الرياضية تبحث عن المعلن بالإثارة وتعزيز التعصب

مبالغة في الطرح

وأوضح "د. عبدالعزيز الخالد" أنه في المجال الرياضي فالتعصب ناتج بسبب الإعلام بشكل رئيسي، والآن لو عدنا إلى أنجح برنامج رياضي تأتي بأربعة متعصبين هلالي، نصراوي، اتحادي، أهلاوي وأمامهم مقدم برامج مفوّه، مما يتسبب في مشاكل كبيرة، وقد يجعل البرنامج أكثر مشاهدة وأكثر جلباً للإعلان، ويصبح بالتالي من أفضل البرامج التي تجد متابعة، مضيفاً أنه أصبح المجتمع كله منقسماً نحو نادٍ معين يدافع عنه، ثم تأتي الردود من مجموعة أخرى تتبع نادياً آخر، ذاكراً أن هذا الأسلوب أوصل المجتمع إلى قمة التعصب الذي سببه الإعلام بشكل رئيسي، من خلال المبالغة في الطرح التي حولت النقاشات إلى معركة وليست كرة قدم، مؤكداً أنه تحول النشاط الرياضي بشكل عام من تسلية بريئة ومتعة إلى غم وهم، وأصبح ضرره على المجتمع واضحاً جداً، مشيراً إلى أنه من الأسباب الأخرى للتعصب قلة الوعي، وعدم الإلمام بمعاني التنافس الرياضي، وحب الذات المتمثل في الأنانية، والتي تجسمت في أن فريقي هو الموجود وهو الصحيح وباقي الفرق يشكلون خطأ في خطأ، وبالتالي لا مجال لقبول الآخر، إضافةً إلى أن هناك لغة استفزازية نسمعها

في الإعلام الرياضي وتصدر من شخصيات إعلامية رياضية لها ما يزيد على الثلاثين عاماً في الميدان الرياضي، ومع ذلك يتحدثون بمبالغة من أجل الكسب الجماهيري الشخصي، لينصب نفسه محامياً عن ناديه وعن جمهوره وليكسب شهرة جماهيرية.

الراشد: الاختلاف يُعد ظاهرة صحية دون أن يقصي طرف آخر

وأضاف: نجد في الإعلام الرياضي تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، وقد شاهدنا ذلك على مستوى المنتخب الذي انتهت مشاركته في البطولة الآسيوية في استراليا، كان يلعب المباريات والناس يتحدثون عن الأندية وليس عن المكاسب الوطنية، الأمر الذي أثّر على الناشئين، وجعلهم يتجاوبون مع هذا الاتجاه، بل ويحرصون على متابعة لاعبيهم المفضلين، مما أدى إلى تلاشي الاحساس الوطني بشكل واضح بسبب تأثير الطرح الإعلامي، مُتأسفاً على غياب دور المدارس ورب الأسرة وكذلك بعض المعلمين الذين يفرضون على الطلاب ارتداء ملابس النادي الذي يشجعونه، مما أدى إلى زيادة حدة التعصب.

د. الزبن: الإرهاب والعنف من مخلفات التعصب للأفكار

بيئة خصبة

وحول توارث التعصب قال "خالد الفاخري": فيما يتعلق بالإعلام فإنني لا ألوم الجهاز الإعلامي، وإنما اللوم يقع على من يستخدم الإعلام كأداة لبث سموم التعصب، وقد سمعنا بطلاق بين زوجين بسبب هزيمة نادٍ وفوز آخر، متأسفاً أننا نتعاطى مع الموضوع باعتباره قضية لا أثر له في المجتمع، مما خلق لنا بيئة خصبة للتعصب، وإذا جئنا وتحدثنا عن تعصب لقبيلة معينة قد يؤدي ذلك إلى أن يرتكب شخص ذو عقل فارغ جريمة محددة ضد طرف آخر، مبيناً أن سبب توارث التعصب ناتج عن عدم اعتباره مشكلة جوهرية في المجتمع، إضافةً إلى عدم اعترافنا به كمشكلة، مُشدداً على ضرورة التأكيد بأن التعصب يتنافى مع مبدأين اثنين هما التسامح والمساواة.

العسيري: وسائل الإعلام لها دور كبير في تغذية التعصب وهي من الحلول

وعلّق "إبراهيم العسيري" قائلاً: أعتقد الإعلام ليس هو السبب الوحيد في عملية التعصب الموجود لدينا، لكن هناك جوانب كثيرة في المجتمع تثير العملية، وقد نرى التعصب الرياضي ظاهراً إعلامياً لكن هناك تعصبا في أمور كثيرة وليس ظاهراً إعلامياً، مضيفاً أنهم في مركز الحوار الوطني لديهم محاور رئيسة هي الأسرة من خلال المنزل، والطالب، والجامعة، والمسجد، مبيناً أنه فيما يتعلق بالأسرة من المفترض أن يكون هناك حوار ونقاش داخل المنزل وتقبل الرأي والرأي الآخر، ذاكراً أن المساجد لها دور في توعية الناس دينياً على كيفية الحوار وتقبل الرأي الآخر.

عدة أنماط

وطرح الزميل "د. أحمد الجميعة" سؤالاً: نحن نتوارث التعصب لأننا أصلاً مجتمع متعصب صحيح أم خطأ؟

وأجاب د. عبدالرحمن العسيري: لست مع هذا التعميم، لكننا نجده في جميع المجتمعات، مضيفاً أن كل المجتمعات تتوارث نمطاً معيناً قد يتغير مع الوقت، مبيناً أنه إذا رجعنا إلى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "يولد المولود على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه"، وهذا كلام قد ينطبق على التعصب، فالذي يعيش في مجتمع معين له توجه محدد هو الذي يقولبه في نمط معين من أنماط التعصب، ذاكراً أنه في مرحلة ما تعرف بالصحوة بدأ يظهر عندنا نوع ما يمكن أن نسميه بالتعصب الديني بدرجة كبيرة، والذي أدى إلى تقسيم المجتمع إلى قسمين ملتزم، وغير ملتزم، وكل منهما يتعصب لرأيه إلى درجة إقصاء الآخر، متأسفاً على أنه بعد ظهور القنوات الفضائية بدأت تنمو لدينا فكرة إحياء العصبية القبلية بشكل كبير جداً، والتي أصبحت تطغى على العصبية الدينية، كذلك بدأت لدينا ظاهرة المد القبلي من حيث القنوات والمنتديات القبلية، بل وبدأ المجتمع يقولب هذا التعصب في المدارس والأماكن العامة، إضافةً إلى ذلك نجد التعصب الرياضي موجوداً في كل الأوقات، لافتاً إلى أن البيئة المحيطة بالفرد هي التي تشكل نوع التعصب وهي التي تورثه خلال فترة معينة.

وتداخل "د. إبراهيم الزبن" قائلاً: هناك جدال في علم الجريمة والانحراف وباعتباري متخصصاً في هذا المجال فكثيراً ما نناقش هل هذا السلوك الإنساني هو مكتسب أم موروث؟ مضيفاً أنه لو أخذنا النص الشرعي "كل مولود يولد على الفطرة"، فهذا يعني أن الإنسان يكتسب السلوك قبل الوراثة، مبيناً أننا لا نغفل أهمية انتقال الإنسان من بيئة إلى أخرى ومن مرحلة زمنية إلى أخرى، إضافةً إلى الحاجات الإنسانية التي كثيراً ما نسخر منها وهي أحد المبررات الأساسية التي تؤدي إلى انحراف الشباب في المجتمع.

الفاخري: تفشي التعصب بسبب عدم اعتباره مشكلة جوهرية في المجتمع

غياب النظام

وعن وجود أزمة أخلاق لدينا، وكذلك غياب نظام يضبط الظاهرة، أوضح "د. عبدالعزيز الخالد" أن الأمر لا ينقصه الأخلاق، وإنما عدم وجود نظام يفرض عقاباً لكل من يتجاوز حدوده ويخطئ، مضيفاً أن الالتزام سيقضي على نسبة عالية من التعصب، خاصةً الرياضي، مبيناً أننا نلاحظ انفلاتاً تاماً في التصريحات الرياضية من قبل إداريي الأندية واللاعبين، وكذلك بعض الجماهير دون رقيب، وقد تصل الإساءات إلى مرحلة القذف والإساءة للقبيلة أو الأسرة، وكذلك اختلاق بعض القصص الوهمية عن بعض المسؤولين أو اللاعبين، كل ذلك بسبب عدم وجود نظام يجرِّم مثل هذه التصرفات، ذاكراً أنه قبل فترة استمع إلى رئيس نادي الهلال يتحدث عن وجود حوالي أربع قضايا خاصة به في وزارة الإعلام ولم تحسم منذ حوالي أربعة أعوام؛ بسبب قذف غير جيد في تويتر، وهذا سيعطي فرصة للآخرين للاستمرار في التطاول.

وتداخل "إبراهيم العسيري" قائلاً: أود أن أحيلكم إلى الدراسة الاستطلاعية عن التعصب الرياضي وأسبابه التي نشرت في هذه الصحيفة وشملت كافة مناطق المملكة، وخرجت بعدم وجود أنظمة رادعة تمنع تجاوز العصبية في مجال الرياضة إلى أمور أخرى تدخل في شكل اللاعب ولونه، مما قد يسبب العديد من المشاكل.

وعلّق "يحيى الراشد" قائلاً: ان الضابط لمثل هذه الأمور هو الضابط الديني، والقائم على الوعي الديني المتوازن، مؤكداً أنه إذا ضبط الجانب الديني لن تكون لدينا مشاكل يصعب حلها.

قنوات فضائية

وطرح الزميل "علي الموسى" سؤالاً قال فيه: ذكر بعض المتحدثين أن من أسباب التعصب ما تنقله بعض القنوات الفضائية، خاصةً التي تبث الأشعار الشعبية التي تثير النعرات القبلية، هل من الممكن وضع قوانين للسيطرة على القنوات الشعبية والبرامج الرياضية، خاصةً أن مالكي هذه القنوات سعوديون؟ وهل سن هذه القوانين سيؤدي إلى الحد من هذه القنوات؟

وأجاب "د. عبدالرحمن العسيري": لا أحد ينكر الدور الكبير للقنوات الشعبية في إذكاء العصبية القبلية تحديداً، وهي نشأت في فترة زمنية متعاقبة، حيث أصبحت الآن مملوكة للقبائل، بل وأصبحت بالتالي تتحدث باسم القبيلة، والهدف ربحي، وإبراز صورة القبيلة أمام الآخرين بالطريقة التي تريدها، مضيفاً أنهم أجروا ملتقى في كرسي الأمير نايف لدراسات الوحدة الوطنية حضره مسؤولون عن القنوات الشعبية وهي تزيد على عشر، وشارك كذلك عدد كبير من المشرفين على المنتديات القبلية، ووجدوا تجاوباً كبيراً في قضية الدور الذي يمكن أن تؤديه من ناحية عكسية، عبر تعزيز اللحمة الوطنية، ذاكراً أنه كان جميع المشاركين متجاوبين ومؤيدين لذلك التوجه، مشيراً إلى أنهم في البداية استطاعوا أن يطبقوا ما اتفقوا عليه وحاولوا التغيير، متأسفاً أن الأهداف الرئيسة للقناة لم تتغير، مما يدل على أن الوضع العام من الصعب تغييره.

وتداخل "د. عبدالعزيز الخالد" قائلاً: أعتقد أن الهدف من هذه القنوات هو الربح، بل حتى القنوات الخليجية تسوق عبر جماهيرية المملكة، حيث تحضر متعصبين لدينا، ثم تقيم برنامجاً حوارياً لتبيع كثرة المشاهدة من خلالها، مضيفاً أن هناك برنامجا خليجيا اكتسب الشهرة من خلال متعصبين سعوديين إعلاميين ونقاد، متأسفاً على أن هناك قنوات يملكها مواطنون ومع ذلك تهدف إلى الكسب والربح على حساب مشاعر المجتمع وقضايا البلد، كل ذلك في سبيل بيع المتابعة والمشاهدة، مؤكداً أنه إذا كان هناك نظام حقيقي صادر من وزارة الإعلام والرئاسة العامة لرعاية الشباب لتقنين مثل هذه القنوات بنظام قوي لضبط ما يصدر منها.

حاجة وإشباع

وتساءل الزميل "د. أحمد الجميعة": لماذا يريد المجتمع السعودي مثل هذه البرامج؟

وعلّق "د. إبراهيم الزبن" قائلاً: هناك حاجة لدى أفراد المجتمع تحتاج إلى الإشباع إذا لم يتم إشباعها بالطريقة السليمة فستتم بالطرق الأخرى، مضيفاً أنه لا يمكن أن يضع نظاماً دون العودة إلى الرؤية القضائية في المملكة، التي لا ننسى أنها تستمد مبادئها من الشريعة الإسلامية، وبالتالي فإن أي سلوك انحرافي في أي مجال يجب أن يضبط بالقضاء الشرعي الموجود في المملكة، ذاكراً أن المشكلة ليست في الأنظمة، وإنما في إجراءات تطبيق الأنظمة، إذ لدينا كذلك مشكلة كبيرة في الجانب الإجرائي أكثر من القضائي، مُشدداً على أهمية الأخذ في الحسبان أنه إذا أردنا أن نضع أنظمة يجب أن نُفرّق بين الأسباب والنتائج.

لغة الشباب

وطرح الزميل "نايف الوعيل" سؤالاً: المجتمع البسيط يريد من علماء الدين أن يتحدثوا بلغة الشارع، فماذا يمنعهم بالتحدث مثلاً عن مباراة الهلال والنصر، وعن القنوات الشعبية؟ كذلك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وفي المدارس، لماذا لا ينزلون إلى مستوى الطلاب، مضيفاً أنه إذا تناولنا موضوع القانون نجد أن الإجراءات القانونية لدينا

تأخذ إجراءات طويلة مما يجعلنا نزداد تعصباً وتفككاً، متسائلاً: ألا ترون أن بيئتنا لم تكن جاذبة للمتعصبين والآن أصبحت تكافئ التعصب؟

وأجاب "د. عبدالرحمن العسيري" قائلاً: عندما أجرينا دراسات على المتطرفين فكرياً اتضح أن أهم المشاكل التي نعاني منها هي قضية الفجوة بين العلماء والشباب، الأمر الذي يتطلب فتح العلماء أبوابهم لاستقبال هؤلاء الشباب بدلاً من أن استقطابهم شرائح أخرى، مضيفاً أن هذا الموضوع يجب أن نسعى إليه جميعاً وليس عيباً أن ينزل علماؤنا إلى مستوى الشباب، ويحرصوا على تبسيط الخطاب الديني، وأن يكون موجهاً من العلماء من أجل احتواء هؤلاء الجيل إلى أفكار وسطية تخدم الدين ومن ثم المجتمع، وحتى لا يقعوا فريسة لأشخاص متطرفين، مُشدداً على ضرورة أن تكون نوعية الخطاب الديني مفهومة، إضافةً إلى أهمية إخضاع المشايخ والعلماء والدعاة لدورات تدريبية في كيفية تناول الخطاب الديني، وكيفية التخاطب مع الأفراد.

محكمة رياضية

وتداخل "يحيى الراشد" وقال: القضايا التي تم مرافعتها في المحاكم الجزئية تتعلق بالقذف الناتج عن السلوك التعصبي، أو اعتداءات شخصية ناتجة عن شجار قبلي مرجعها في النهاية التعصب، إذاً نحن نمارس الآن في المحاكم عقوبات ضد نوع من أنواع التعصب، مضيفاً أن وجود قانون خاص لمكافحة التعصب مُحدد الدرجات ليس سهلاً؛ لأننا لا نستطيع أن نحصي أنواعه، إلاّ أنه يمكن وضع قوانين لمعالجة ما يترتب على التعصب من حقوق شخصية واعتداء على الآخرين، أو على الحق العام، وبالتالي تتولى دوائر الادعاء أو غيرها من الأجهزة القضائية عملية التحقق والعمل على إرجاع الحق لأصحابه.

وقال "د. عبدالعزيز الخالد": هناك أحد الزملاء يقول إنه في اللقاءات التلفزيونية يذكر الشيء الذي في خاطره لكنه لا يذكر الحقيقة، وأنه كلما زاد في التعصب تجاه فريقه أو ناديه تطلبه القنوات الفضائية، ويصبح بطلاً عند جماهير ناديه، وينتشر عبر وسائل الاتصال الاجتماعي! متسائلاً: هل يمكن تأسيس محكمة رياضية؟

وأوضح "يحيى الراشد": أنه ليس هناك مانع لإنشاء محكمة خاصة بقضايا الرياضة كما هو الآن في محكمة المشكلات المرورية، مضيفاً أن وزارة العدل تعمل على تحديد تخصصات المحاكم التي تتناول القضايا المرورية والجنائية والعقارية والأموال الشخصية، وبالتالي يصبح القاضي ممارساً لعمله بشكل يومي بدلاً من أن تأتيه قضايا مختلفة.

وأكد "خالد الفاخري" أن التعصب غير مُجرّم في مجتمعنا، لكن ما ينتج عنه هو المُجرّم.

أهداف متمددة

وتساءل الزميل "راشد السكران": هل التعصب ناتج عن قصور في التوعية والتثقيف خاصةً من مؤسساتنا التربوية والتعليمية؟ وهل مازلنا مجتمعاً منغلقاً لم يستطع الاندماج مع الآخر؟ وهل هناك أيادٍ خاصة تؤجج التعصب لدينا؟

وقال "خالد الفاخري": أصبح المجتمع منفتحاً على اعتبار أن العالم قرية صغيرة، كذلك وسائل التواصل الاجتماعي أوجدت التداخل مع جميع الفئات، لكن يبدو أن هناك من له أهداف لتأجيج التعصب في مجتمعنا، فقد تدرجنا حتى وصلنا إلى التعصب في مذهب واحد.

وأوضح "د. إبراهيم الزبن" أن البُعد الاقتصادي أهم أسباب تأجيج التعصب، مضيفاً أن البُعد الخارجي له خيوط وأهداف متمددة في كثير من قضايانا، خاصةً الجرائم عابرة الحدود، والتي لها عصابات متخصصة في هذا المجال، وتستخدم مواقع التواصل الاجتماعي للاتصال بأطراف داخل المملكة، مبيناً أنه ليس لدينا انغلاق في المجتمع بل المجتمع متواصل، مُستبعداً أن تكون مشكلة التعصب ناتجة عن الانغلاق.

وتداخل "د. عبدالعزيز الخالد" قائلاً: هناك أياد خارجية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي عبر معرفات وهمية، ولا أستبعد أن يكون هناك أشخاص خارج الوطن يعملون من أجل تفريق أبناء المجتمع من خلال التعصب الرياضي وغيره.

تغيير التقليدية

وطرح الزميل "محمد المخلفي" سؤالاً: لو راجعنا الأحداث الوحشية والاجرامية التي وقعت حول العالم نجد أن مرتكبيها ليسوا مجانين أو مختلين عقلياً، بل هم أشخاص عاديون متأثرين بأفكار معينة، فهل نحتاج في المملكة إلى مصحّات لمعالجة حالات التعصب؟، مضيفاً: "ألاحظ أن أساليب الحوار الوطني لدينا تقليدية، لماذا لا نلجأ إلى الشبكات الاجتماعية والأجهزة الإلكترونية والوصول إلى جيل الشباب ونوعيتهم بخطورة هذه الظواهر؟".

وقال "د. إبراهيم الزبن": إن المتعصبين يمارسون السلوك الانحرافي، وهو غير مقبول اجتماعياً مادام أنه خرج عن المقبول ليحدث ضرراً في المجتمع، مضيفاً أننا نحتاج إلى معالجته نفسياً، مبيناً أنه قد يكون للتعصب جانب جنائي، وبالتالي تتحول القضية إلى الجهات القضائية والمحاكم، وقد يكون له جانب نفسي المتمثل في العنف، ذاكراً أن هناك

بعض القضاة يعرض الشخص إلى العيادات النفسية ضمن معالجاتهم لهذه المشكلة، مشيراً إلى أنه لسنا بحاجة إلى تخصيص عيادات أو مراكز متخصصة لمعالجة التعصب، فقط نحن بحاجة إلى عيادات تُعيد تأهيل المحترفين بشكل عام.
وأوضح "إبراهيم العسيري" أن مركز الحوار الوطني طرأ عليه كثير من التعديلات وقد أصبح يشتمل على كثير من النشاطات والأفكار، مضيفاً أنهم أنشؤوا وحدة متخصصة لإنتاج النشرات، وكذلك مخاطبة الشباب عبر "اليوتيوب" والمنتديات، مبيناً أن المركز له نشاط كبير في معالجة التطرف الذي يعد نوعاً من التعصب الفكري والديني، حيث أقاموا خلال هذا العام حوالي (22) لقاء، يمثل الحاضرون ثلثا من الشباب والشابات في كافة مناطق المملكة، يسبق اللقاءات ندوات، والهدف هو محاولة الوصول إلى الشباب، وتغيير النمط التقليدي الذي يسير عليه المركز، لافتاً إلى أنه تم عقد شراكة مؤخراً مع الرئاسة العامة للشباب من أجل تسيير حملة متكاملة بشعار "فرقنا لا تفرقنا"، حيث سيتم زيارة جميع الملاعب والوصول إلى الشباب في أماكنهم.
نصراوي أو هلالي؟
وتداخل "د. عبدالعزيز الخالد": أرى أن الميول الرياضية ظاهرة صحية، وفي مجال الرياضة ليس هناك توريث؛ لأن هناك كثيراً من الآباء يشجعون أندية بينما أبناؤهم يشجعون أخرى، أي نجد الأب هلالي والابن اتحادي، مبيناً أن الميول المصحوبة بشيء من التعصب ليست عيباً، وإنما التعصب المنبوذ هو الذي يؤدي إلى إقصاء الآخر، مؤكداً على أن كثرة المشجعين وانتماءهم للنادي يُعد شيئاً جيداً ومهماً بالنسبة للتطور الرياضي، وكذلك الانتماء للنادي يساعد في عملية التسويق، مما يؤدي إلى انتعاش الجوانب الاستثمارية في المجالات الرياضية، خاصةً ونحن الآن أمام أبواب "الخصخصة"، أيضاً أي شركة تسعى إلى رعاية ناد رياضي لا توقع أي اتفاق إلاّ بعد دراسة النادي جماهيرياً، لافتاً إلى أن النادي الذي ليس له جماهير لن يجد راعياً، وبالتالي يفقد عاملاً مهماً في مواصلة عمله الرياضي وهو الاستثمار.
وأضاف: أن تكون هلالياً أو نصراوياً لا ضير في ذلك، وإنما المهم أن يكون لديك روح رياضية بحيث تتقبل الهزيمة، متمنياً أن يبقى جمهور الفريق الخاسر في المدرجات لتهنئة الفريق والجمهور الفائز بالكأس؛ لأن الملاحظ مغادرة جمهور الفريق الخاسر قبل تتويج الفريق الكاسب!
وتداخل "خالد الفاخري" قائلاً: يا ليت جماهير الفريق الخاسر تخرج من الملعب فقط دون مشكلات، مضيفاً أن هناك جماهير عندما ترى شعار الفريق الفائز على سيارة من السيارات في المواقف فإنهم يعملون على تكسيرها وتحطيمها، مؤكداً أن هذه الجرائم دليل قاطع أن التعصب أمر خطير ونتائجه مزعجة.
ظاهرة لا يمكن عزلها عن المجتمع!
طالب "د.إبراهيم الزبن" بوجود رؤى تطرح في حدود معينة، بحيث تحاول قدر الإمكان أن توجد مفهوماً للتعصب، مضيفاً أن ذلك يساعدنا على فهم الظاهرة، ولماذا أصبحت مشكلة اجتماعية مؤرقة؟، مبيناً أنه على الرغم أن هذه القضية لها أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية إلاّ أن البعد الاجتماعي قد يكون أحد المصادر المغذية لأبعادها المختلفة، ذاكراً أن التعصب ظاهرة لا يمكن عزلها عن المجتمع، ولا يمكن القول إن هناك مجتمعاً إنسانياً لا توجد به هذه الظاهرة، لكنها توجد بصورة نسبية، مشيراً إلى أنه لا يمكن صنع المجتمعات كلها بنفس المستوى من حيث التعصب.
وأضاف: عندما نتحدث عن التعصب كمفهوم يجب أن ندرك تماماً البنى الثقافية والاجتماعية التي نشأ فيها، ثم تداعيات ذلك ونموه بحسب طبيعة كل مجتمع، مُشدداً على ضرورة وجود نوع من الإدراك لهذه الظاهرة بسماته الخاصة التي تمثلت من مجتمع إلى آخر، مؤكداً على أن وجود التعصب أو الانتماء أو الهوية هي مسألة مطلوبة أحياناً، حيث يرى "ابن خلدون" أن التعصب من الظواهر الإيجابية عندما يتحدث عن الملكية وعن كيفية الوصول إلى البنى السياسية وبناء الدول، ذاكراً أن من ناحية نتائج التعصب فإنه إذا لم يضبط اجتماعياً وسياسياً وإدارياً فقد ينتج عنه تداعيات أو إشكالات اجتماعية، فمثلاً إذا بدأنا بمشكلة ضئيلة كما يحدث الآن في الرياضة وسط فئة من الشباب، يمكنها أن تتطور إلى مستويات أعلى ومن ثم الدخول في المنطقة المحظورة.
مخاطر أمنية واجتماعية..
أكّد د. إبراهيم الزبن على أنه إذا بدأ سلوك التعصب لدى فئة معينة من الشباب فإنه لن يتوقف عند الرياضة، وقد ينتقل بعد ذلك إلى تعصب في صور شتى فيها خطورة أمنية على المجتمع والوطن، مضيفاً أن أهم مشكلة هي الإرهاب؛ لأن التعصب للفكر يعني التطرف، وطالما هناك تطرف فكري فإن ذلك سينتج عنه سلوك لحماية هذا الفكر حتى لو أدى إلى قتل الآخر بمبررات شرعية أحياناً، مبيناً أن هناك أمرا آخر وهو العنف بكافة أشكاله كاللفظي والجسدي، وقد تسمع بعض المصطلحات التي يتداولها الناس في مواقع التواصل الاجتماعي والتي كنا في زمن معين نعتبرها سوء سلوك، ولكن للأسف الآن نرى قياديين في مجال الفكر في المجتمع يستخدمون مصطلحات تشجع على العنف والإيذاء للآخرين، ذاكراً أن التأثير المجتمعي يؤدي إلى خلق بيئة محفزة للتطرف والانحراف، وبالتأكيد عندما تضعف قيم مجتمعية يتم استبدالها بقيم أخرى، وعندما نتحدث عن المواطنة الداخلية، نجد أن كثيراً من أفراد المجتمع يتمنون هزيمة فريق وطني من قبل فريق أجنبي في سبيل حماية تطرفه وتصعبه، مشيراً إلى أننا عندما نتحدث عن التهميش ورفض الآخر واللامساواة

والحرمان الذاتي من الناحية النفسية فإننا نتحدث عن سلب حقوق الآخرين نتيجة للتعصب المناطقي والرياضي وللون وما يترتب عليه من تأثير نفسي.
وتداخل يحيى الراشد قائلاً: أعتقد أن الاختلاف يُعد ظاهرة صحية دون أن يقضي طرف على آخر، فكلٌ يدلي برأيه دون الخروج عن حدود النص، مضيفاً أنه فيما يتعلق بمسألة التوارث للتعصب فلم تخرج ظاهرة القبلية بشكل ملحوظ إلاّ في الأعوام الأخيرة، حيث كانت محصورة في الرياضة، لكن الآن وصلت إلى مهرجانات الإبل، وانتقلت إلى التفاخر بالمخيمات، مبيناً أنه أثارت هذه الظواهر كل الغيورين على الوطن باعتبارها ظاهرة سلبية، والتي ربما تخرج عن السيطرة.
وعلّق خالد الفاخري: اتفق مع د. إبراهيم الزبن أنه قد يسلب التعصب من بعض الأشخاص حقوقهم، وقد يعطى أفراد آخرين أشياء هم غير مستحقين لها، وهذا ما يدخلنا في جزيئات تتعلق بمخالفة الأنظمة، مضيفاً أن هناك اندفاع من بعض الشباب نحو الأمور الدينية، حيث استغلوا بعض الأشخاص لتأجيج مسألة التعصب الديني، وبالتالي أصبح أبناؤنا أدوات للإرهاب في الخارج، مؤكداً على أنه لا يجوز التركيز على قضية التعصب الرياضي وترك أموراً مهمة بل خطيرة، مُشدداً على عدم إغفال دور الأسرة ومتابعة أولادها، إضافةً إلى المدرسة التي لها دور في التربية، إلى جانب المجتمع الخارجي المتمثل في الأصدقاء، ناصحاً الأسرة بأن يكون لها دور مستمر في تقويم الأبناء في كل المراحل الدراسية التي مرون بها.
ما المطلوب للحد من التعصب؟
* د. عبدالرحمن العسيري
يجب أن نرشد الإعلام في هذه القضية، بحيث نحاول استخدامه بشكل ايجابي، عبر توعية الناس بضرر التعصب، الأمر الآخر لو تتبعنا المشكلات التي تنتج عن التعصب نجدها تتمثل في أربعة أنماط؛ إقصاء، قذف، انتقاص، اعتداء، ولو أخذنا الثلاث نقاط الأخيرة نجدها مجرّمة شرعاً ونظاماً، وهناك أحكام محددة ضد من ينتقص الآخر، أو يقذفه أو يعتدي عليه، والآن صدرت قوانين فيما يتعلق بحقوق الإعلام في هذه القضايا، أمّا الشيء الوحيد الذي لم يصدر فيه أنظمة وقوانين هو موضوع الاقصاء، حيث نحتاج إلى دراسة الاقصاء بشكل كبير لما يترتب عليها كثير من القضايا، ففي أوروبا أو أمريكا عندما يرفض قبول شخص ما في أي وظيفة من الوظائف واتضح أن سبب الرفض هو الإقصاء بسبب نظرة عرقية أو طائفية، فإن ذلك سيترتب عليه إقامة دعوة قضائية ضد الشخص الذي رفض، أما في عُرفنا فليست هناك أنظمة تحد من هذا النوع من السلوك بل نجده يمارس بشكل كبير.
* يحيى الراشد
- إعادة النظر في الإجراءات بحيث تكون حازمة ورادعة.
- الفهم الصحيح لضوابط الدين ودوره في توعية المجتمع .
- ضبط القنوات الفضائية الشعبية التي تؤجج النعرات القبلية والعصبية.
* د. إبراهيم الزبن
- مراعاة الحاجات الإنسانية التي تؤدي إلى انحراف الشباب في المجتمع.
- نحن بحاجة إلى عيادات متخصصة تعيد تأهيل المنحرفين.
- إجراء دراسات فاحصة لمثل هذه القضايا من قبل مركز الحوار الوطني.
* د. عبدالعزيز الخالد:
- في المجال الرياضي أرى ان يتم وضع نظام دقيق يحاسب كل من يخرج عن النص ويُقلل من الآخر ويستهزئ به ويمارس العنصرية أو الكراهية.
- لابد من إنشاء محكمة رياضية تؤدي دورها في منع أي ممارسات تخل بالروح الرياضية.
- على الكاتب الرياضي أن يتقي الله في كتاباته، وأن يحرص على تقديم رسالة اجتماعية مفيدة.
- يجب أن يتم توجيه المشجعين الرياضيين إلى الطريقة المثلى في تشجيع الرياضة بروح رياضية، وأن الرياضة هي عبارة عن تنافس شريف نترفع فيه عن صفات التعصب، وأن يشمل التوجيه الأب والأخوان الكبار في المنزل، وكذلك الأجهزة الاجتماعية لها دور.
* خالد الفاخري:
- نحتاج إلى موضوع التوعية وتحكيم العقل، وكذلك البُعد عن كل ما يتنافى مع الشريعة الإسلامية والآداب العامة.
* إبراهيم العسيري:
- لابد من سن قوانين صارمة تعالج مشاكل التعصب الرياضي.

- لابد من تكريس الجانب الثقافي وتفعيله، والبحث في أسباب تجاهل الجانب الثقافي والتثقيفي؛ لأنه كلما زادت ثقافة الشخص قلت عصبيته.

التعصب الرياضي أخطر من التمييز العنصري!

قال "خالد الفاخري": نحن في حقوق الإنسان ننظر للتعصب على أنه من الأمور التي تؤدي إلى التمييز، سواء إلى طائفة معينة، أو إلى أشياء ضد حقوق الإنسان، ومما لاشك فيه أن الله عز وجل كرّم بني آدم، وأن منبع هذا التكريم هو أن يكون جميع الناس سواسية، مضيفاً أننا نلاحظ في الفترة الأخيرة وجود اختلافات بين الناس، حتى بين الأخوان في المنزل؛ بسبب تعصب بعضهم إلى فريق كرة قدم، وكذلك نلاحظ تعصب البعض في مجتمع واحد إلى قبيلة (أ) وآخرون إلى قبيلة (ب)، وكل هذه التصرفات تتنافى مع تعاليم الدين الإسلامي، مبيناً أن هيئة حقوق الانسان تنظر للتعصب على أنه أداة تقود إلى التمييز، والذي هو مجرّم نظاماً وفق الاتفاقات الدولية، حيث لدينا اتفاقية تنص على القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وكذلك على جميع أشكاله ضد المرأة، لافتاً إلى أن التمييز العنصري هو أساس انطلاق مبدأ التعصب، حيث نبذ جميع ما يُبنى على التفريق بين الأفراد بسبب لون أو جنس أو أي صفة اجتماعية، وكل هذه التصرفات مجرّمة، مؤكداً على وجود دعوات واجتهادات جادة في المملكة من أجل نبذ التصرفات المشينة، إلاّ أنه لا يُرافق ذلك إلزام للأفراد، وهذه هي الإشكالية الكبيرة.

وتداخل "د. عبدالعزيز الخالد" قائلاً: أصعب أنواع التعصب الموجود لدينا الآن هو الرياضي، مع احترامي لكل الجوانب الأخرى التي ذكرها المتحدثون خاصة فيما يتعلق بالتعصب القبلي الذي أرى انه أمر عادي جداً ولا يشكل قلقاً بالنسبة للمجتمع، بل إن القلق الآن يكمن في التعصب الرياضي، حيث بدأ ينخر في جسد المجتمع السعودي، وأصبح يؤثر في العلاقات الأسرية في الوضع بشكل عام، وقد ينذر بخطر كبير إذا لم نتدخل جميعاً لكبح جماحه، خاصةً رجال التربية والمسؤولين، مُشدداً على ضرورة تدخل الدولة بشكل مباشر؛ لأن الوضع أصبح خارج السيطرة، وبدأ يؤثر في الأسر والمجتمع والأسرة الواحدة، بل وفي الأشقاء داخل البيت الواحد، وبالتالي يجب أن نبحث عن حلول، مبيناً أنه قد تكون هذه الندوة بداية لايجاد حلول قوية، وربما سيكون هناك مردود ايجابي، لنخرج بتوصيات عملية مهمة وليست بتوصيات نظرية فقط، مشيراً إلى أن التعصب ليس كله ممقوتا، وإنما مطلوب في حدود من أجل رفع المستوى، حتى نصل إلى مرحلة تنافسية عالية، مؤكداً على أنه ليس من الممكن إيجاد تنافس بدون تعصب مرشد، وبدون حرص ومثابرة من الجميع وأداء عملي جيد حتى تصل بالمسابقة إلى أعلى مستوى، ذاكراً أنه إذا لم يكن هناك حماس وتحد بين الشباب على عشاء أو وجبة من الوجبات فإن اللعب سيكون بارداً.

تجريم التعصب..

تساءل الزميل "د.أحمد الجميعة" عن إقناع صاحب القرار بأهمية إيجاد نظام لمكافحة التعصب، وأجاب "خالد الفاخري"، مؤكّداً على أن القيادة السياسية لها القدرة على تحجيم التعصب من خلال مركز الحوار الوطني، مضيفاً أننا نحتاج إلى وضع قوانين لتجريم الأفعال الناتجة عن التعصب، وكذلك إيجاد الحلول المعلنة، بحيث ان أي شخص يخرج منه سلوك مشين يجعله مجرماً أمام القانون.

وتداخل "د. إبراهيم الزبن" قائلاً: في الواقع هناك رؤية عامة في الدولة أنه في حال وجود ضرر على المجتمع في أي ممارسة سلبية لأي سلوك، فإنه لابد من وضع ضوابط لذلك، مضيفاً أنه ليست هناك بوادر لمثل هذا النظام في ظل الظروف الحالية، مُعتقداً أن مثل هذه الندوة قد تثير نوعاً من الجدلية، وهل نحن بحاجة إلى نظام لضبط المخالفات الرياضية مثلاً؟، وهل نحن فعلاً بحاجة إلى المحكمة الرياضية؟، أم أن الأمر يمكن معالجته عبر القنوات المتاحة حالياً؟، ذاكراً أنه لدينا ما يكفي لضبط هذا التعصب بشرط معالجة الاجراءات وليست معالجة الأنظمة.

وعلّق "يحيى الراشد": لا شك أنّ التعصب له ضرر في مبدأين، أولاً الشرعي؛ أي أن الذي يتعصب يلقي بضرره على الشريعة الإسلامية بشكل عام، ثم يلقي بضرره على الأمن وهو المبدأ الثاني، مشيراً إلى أمر في غاية الأهمية وهو أنه ليس من التعصب اعتزاز الشخص المسلم بشخصيته الإسلامية، وأنه عندما يعتز الفرد بدينه لا يعني ذلك أنه متعصب.

«من أي قبيلة أنت؟»

حول السؤال الذي يُردده النشء: "من أي قبيلة أنت؟"، قال "د. عبدالرحمن العسيري": إن هذا الموضوع ليس افتراضاً، وإنما هي حقيقة، فأبناؤنا في المدارس الابتدائية أول ما يدخل الطالب في الفصل يواجه من قبل زملائه بسؤال: "من أي قبيلة أنت؟"، مضيفاً أنه في الماضي لم يكن يعرف هذا السلوك، وإلى فترة قريبة لم يكن أبناؤنا يعلمون من أي قبيلة هم، حتى وصلنا إلى مرحلة جيدة من الاندماج؛ مبيناً أن هناك دراسات كثيرة أجراها كرسي الأمير نايف داخل المدارس أثبتت أننا فعلاً وصلنا إلى مرحلة صعبة من التعصب القبلي داخل المدارس، وهذا ليس من مسؤولية الأب أو الأسرة وحدها، وإنما المدارس والمؤسسات التربوية كلها لها دور في محاربة هذه السلوكيات، ذاكراً أن الأسرة لها دور كبير، لكن يجب أن تتم توعيتها قبل التركيز على الأبناء، مشيراً إلى أنه إذا كان الأب يرى أن قضية التعصب القبلي تحقق له شيئاً من

الاحتياجات فإنه بدون شك سيورثه لأبنائه، مؤكداً على أن المسلمين لا فرق بينهم إلاّ بالتقوى، وذات الطريقة يجب أن تُتَّبع داخل المدارس وجميع المؤسسات التربوية.

بحثاً عن المال لا ابتغاء الأجر من الله

أسر حاضنة تتاجر بكفالة اليتيم

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150217/Con20150217753638.htm

نصير المغامسي (جدة)

شرعت الدولة أبواب التبرع للعديد من الجمعيات الخيرية العاملة، ومنحت مكافآت مالية للأسر الحاضنة لليتيم.

ومن هنا يطرح السؤال نفسه: هل يطغى المال على الهدف الاسمى لكفالة الايتام، وهل تكفي اشتراطات وزارة الشؤون الاجتماعية لحمايتهم من أي تجاوزات؟

بداية يشير عضو مجلس الشورى وأستاذ علم الاجتماع الدكتور ابراهيم الجوير، الى أن الاسر الحاضنة لليتيم لا تتشابه في اوضاعها الاقتصادية، فهناك أسر حاضنة تتكفل باليتيم وتنفق عليه، وتدخر ما يصرف له من قبل الدولة في حساب خاص يستثمره اذا ما كبر، وهناك أسر أخرى تقوم بالصرف على اليتيم من معونة الدولة، في حين أن هناك أسرا فقيرة تتقاسم مع اليتيم هذه المعونة وفيما لو كانت جميع الاسر بمثل ما هي عليه في الحالة الاولى فهذا الافضل والاولى لليتيم ولمن يبتغي المثوبة من عند الخالق سبحانه وتعالى، علما بأن وزارة الشؤون الاجتماعية تجتهد في التحري عن أهلية الاسر الراغبة في احتضان اليتيم. وهنا يجب ان ننوه الى أن الحوادث قد تقع في كل مكان، والاطفال معرضون كغيرهم للحوادث حتى وهم بين أسرهم، والايتام ليسوا استثناء من ذلك، الا اذا ثبت العكس، وهنا تقع المسؤولية على المتسبب.

إهمال وتجاوز

وبدورها اكدت الدكتورة سهيلة زين العابدين عضو الجمعية الوطنية لحقوق الانسان، ان هناك قصورا واضحا يتخلل عملية الاستقصاء عن الاسر الحاضنة لليتيم، وهو ما كشفت عنه حادثة مصرع اليتيم «فيصل» التي تناولتها الصحف نهاية العام الماضي، مضيفة ان ما لمسته في هذا الجانب ان عملية التقصي والمتابعة تتم من خلال الهاتف وليس النزول الميداني، ومثال ذلك الطفل فيصل الذي لقي حتفه على يد رب الاسرة التي كان يعيش بينها، عندما وجدت عليه آثار تعذيب، ما يعني أن فيصل عذب مرارا قبل أن يلقى حتفه، دون معرفة أي من المعنيين عن الايتام في وزارة الشؤون الاجتماعية، متسائلة: لو كان هناك استقصاء حقيقي عن اهلية رب الاسرة (الجاني) في احتضان طفل يتيم، هل كان سيلقى فيصل كل هذه المعاناة التي لقيها وانتهت به قتيلا. لا شك في أن هناك قصورا واضحا في معرفة الاسر المؤهلة لاحتضان الايتام، كما هو حاصل ايضا في متابعة اوضاع الايتام بعد كفالتهم، فلماذا لا تكون هناك زيارات ميدانية مفاجئة لهذه الاسر بغية الاطمئنان على اوضاع الايتام الذين يعيشون بينهم.

واستطردت زين العابدين قائلة: هناك استغلال للمعونة الشهرية التي تقدمها الدولة للاسر التي تحتضن اليتيم، فاذا كان الهدف الحصول على المعونة، فان ذلك يعني الاهمال في حياة اليتيم، وقد يلقى معاملة لا انسانية بسبب ذلك، إذ ليس مستبعدا ان تحتضن بعض الاسر اليتيم بهدف الحصول على المعونة، فاذا كان الاب الحقيقي قد تخلى في بعض الحالات عن ابنائه، او قام بعضل بناته لأجل المال، فليس من المستبعد ان يحتضن اليتيم بسبب المعونة الشهرية التي تصرفها الدولة للأسر الحاضنه،علها توفر له مقومات الحياة الكريمة.

والحل لهذه الاشكالية يكمن في المتابعة الميدانية والزيارات المفاجئة للأسر التي تحتضن اليتيم والتقصي عن رغبتها في ذلك، والا فإن الزيارات مسبقة المواعيد، والسؤال عبر الهاتف، ستزيد من معاناة اليتيم اذا كان -لا قدر الله- قد ابتلي بالعيش بين أسرة لا تبتغي الا المال.

الحضانة الخاطئة

من جهتها، أشارت الدكتورة ريما سعد ابو حيمد وكيلة الكلية الجامعية بالجموم الى قوله تعالى (فأما اليتيم فلا تقهر) الضحى (9) وقالت: كيف لأحد بعد هذا التحذير الإلهي ان يتجرأ على اليتيم ويظلمه أو يسيء له
فالاساءه للاطفال لها آثارها النفسية السلبية وربما أن آثارها تتضاعف على الطفل اليتيم، وهو ما يولد فقده للثقة في النفس والشعور بالإحباط والعدوانية والقلق، وهي اشكالات نفسية وسلوكية قد تمتد به الى امد طويل وقد تلازمه مدى حياته.وأضافت: نتائج الدراسات التي أجريت على الأطفال ضحايا سوء المعاملة والإهمال اظهرت انهم يعانون من الاستثارة الزائدة وصعوبة التركيز وصعوبات النوم، اضافة الى ممارستهم لسلوكيات شاذة وغريبة، فضلا عن الاضطراب في النمو الذهني والعجز عن الاستجابة الى جانب الغضب والكبت والخوف ولوم الذات والشك والعجز والشعور بالذنب والبلادة.

الأثر النفسي لاحتضان اليتيم

في المقابل، أكدت خلود الناصر المحاضرة بقسم النفس في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، أن العديد من الدراسات النفسية اجمعت على التأثير النفسي الإيجابي الذي يلقاه اليتيم حال احتضانه واحتوائه من قبل الأسر الخيرة ذات البصيرة النيرة التي تسعى إلى إدخال كل معاني البهجة والسرور لنفوسهم البريئة، وإحاطتهم بكل مشاعر الحب والدفء والأمان. واضافت: ومن بين السلوكيات الإيجابية التي تدعم الأثر النفسي لاحتضان اليتيم، سلوك الملامسة حيث إن هناك نظرية نفسية تؤكد على أهمية اللمس في تربية الأطفال، وانه يشبع لديهم الإحساس بالامان والإنتماء والتقدير، بل إن الكثير من الدراسات أكدت أن الطفل الذي يتعرض للملامسة اللطيفة من قبل الوالدين أو من يقومون برعايتهم ينشأون بخصائص اجتماعية فعالة تتميز بالتعاون والمشاركة والانخراط مع أفراد المجتمع، بعكس الأطفال الذين حرموا من هذا السلوك، والذين يميلون للانسحاب والعزلة عن محيطهم . فإذا وجد اليتيم نفسه في أسره تعوضه عن مشاعر الأمومة والأبوة فإنه سيحظى بالاستقرار النفسي والاتزان العاطفي وسيتمتع بحياة طفولية طبيعية ضرورية لإنعاشه النفسي والانفعالي، ما يجعله سويا من الناحية النفسية والاجتماعية وبعيدا كل البعد عن الاضطرابات الشخصية والسلوكية المتمثلة في السلوك العدواني، ويدعم تلك الدراسات وصية سيد الخلق صلى الله عليه وسلم للرجل الذي شكا قسوة قلبه، بأن يمسح بيده على رأس اليتيم لما لذلك من أثر على اليتيم، وعلى قلب ومشاعر من قام بمسح رأس يتيم.

انحراف اليتيم

ومن جانبه، يرى الشيخ عبدالله ناصح علوان أن من العوامل الأساسية في انحراف الولد، مصيبة اليتم التي تعتري الصغار وهم في زهرة العمر، هذا اليتيم الذي مات أبوه وهو صغير إذا لم يجد اليد الحانية التي تحنو إليه، والقلب الرحيم الذي يعطف عليه، وإذا لم يجد من الأوصياء المعاملة الحسنة، والرعاية الكاملة فلا شك أن هذا اليتيم سيدرج نحو الانحراف، ويخطو شيئا فشيئا نحو الإجرام، ومن هنا كانت كفالة الأيتام مسيجة بعنصرين اثنين، يحفظان الرعاية المطلوبة لهم: تحصين المجتمع عن طريق محاربة الرذيلة، والتمكين للأخلاق الفاضلة، ومداومة الرعاية المادية والتربوية للأيتام إلى سن البلوغ على الأقل. يقول ابن القيم -رحمه الله-: أفضل الصدقة ما صادفت حاجة من المتصدق عليه، وكانت دائمة مستمرة، بل إن الشارع الحنيف دعا الى الانفاق على اليتيم، مقرونا بالعطف عليه وحبه، قال تعالى: (قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى) [البقرة: 215]، وقوله -تعالى-: (ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين) [البقرة: 177].

وفد برلماني أوروبي يشيد بجهود المملكة في مجال حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150217/Con20150217753603.htm

نواف عافت (الرياض)

عبر رئيس وفد البرلمان الأوروبي أفضل خان، عن تقديره لدور المملكة على المستوى الدولي، مؤكدا أهمية وجود تعاون مشترك بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج لكي تكون هناك نظرة حيادية وشاملة عن حقوق الإنسان، وخاصة في ظل المواقف الإيرانية، وأثنى الوفد الزائر على موقف المملكة الداعم للاجئين السوريين. وكان وفد البرلمان الأوربي قد قام يوم أمس الأول يرافقه سفير الاتحاد الأوروبي لدى المملكة آدم كولاخ ونائبه افتيميوس كوستوبولس، بزيارة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، حيث استقبلهم رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني، وعدد من أعضاء وموظفي الجمعية.
في بداية اللقاء قدم د. القحطاني شرحا موجزا عن أنشطة الجمعية ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية والتقدم الملحوظ في مجال حقوق الإنسان بالمملكة. كما تطرق الجانبان إلى اختصاصات الجمعية ودورها في المجتمع، والوضع في سوريا وموقف الاتحاد الأوروبي من انتهاكات حقوق الإنسان في هذا البلد، وما يحدث في اليمن وما تثيره التدخلات الخارجية من بعض الدول من آثار سلبية على حقوق الإنسان، ودور الاتحاد الأوروبي في وضع حلول لمثل هذه الإشكاليات التي سيترتب عليها انتهاكات لحقوق الإنسان.
واستفسر رئيس الجمعية من الضيوف عن معاداة الإسلام في أوروبا والأسباب التي أدت إلى تنامي هذه الظاهرة.
وأثار رئيس الجمعية مناقشة البرلمان الأوروبي مؤخرا لبعض التوصيات ضد المملكة بسبب حكم في قضية فردية، لافتا إلى أن ذلك مثير للاستغراب ولا يخدم العلاقات المشتركة. وعن عقوبة الجلد أوضح رئيس الجمعية أنها تستند في المملكة إلى نصوص شرعية.

حقوق الإنسان تنظر 88 قضية غالبيتها للنساء بالشرقية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
http://www.alyaum.com/article/4047753

أحمد العدواني – الدمام

ينظر فرع هيئة حقوق الانسان بالمنطقة الشرقية حاليا 88 قضية في حين بلغت القضايا التي نظرها الفرع خلال العام المنصرم 330 قضية وأنهت منها 104 قضايا.

وأكد عضو مجلس الهيئة والمشرف العام على فرعها في المنطقة الشرقية اللواء متقاعد عبدالله السهيل، لـ «اليوم» ان الاحصاءات الاخيرة أظهرت أن عدد شكاوى النساء أكثر من الرجال.

لافتا الى ان الفرع يعمل وفق آلية ونظام الهيئة ويتعامل مع كل قضية على حدة، مؤكدا ان الهيئة يعمل بها فريق عمل من الباحثين القانونيين وكذلك اخصائيون اجتماعيون واخصائيو طفولة وباحثة شرعية ومجموعة من الاداريين والاداريات ووحدة مستقلة للاحتياجات الخاصة.

وأضاف السهيل ان التصنيف حسب الجنس في القضايا التي نظرها الفرع بلغ للإناث 176حالة بواقع 53% ، وأشار السهيل الى ان طريقة تلقي الشكوى كانت غالبيتها عبر زيارة الفرع بواقع 219 زيارة، كما تلقت الهيئة 69 اتصالا هاتفيا وعبر البريد والفاكس ورصد الصحف بلغ 42 حالة.

وكشف السهيل عن تصنيف القضايا التي وردت الفرع الى 10 قضايا وكانت القضايا التي ترد من المحاكم أبرزها بواقع 48 قضية في حين بلغ عدد قضايا العنف الأسري 30 والأحوال الشخصية 35 .

كما أوضح السهيل ان القضايا الادارية والعمالية بلغت 49 قضية، بينما بلغت قضايا السجون 42 قضية، وإصلاح ذات البين 29 في حين عالج الفرع قضيتين لخطئين طبيين، ولفت السهيل الى دراسة 70 قضية صنفها الفرع الى أخرى.

وبين السهيل ان إجمالي التصنيف لا يتساوى مع إجمالي الشكاوى الواردة وذلك يعود لبعض الشكوى، حيث إنها تتكون من أكثر من تصنيف، فالشكاوى الواردة تعبر عن عدد الأشخاص، بينما التصنيف يعبر عن أنواع القضايا، إذ يحمل الشخص أكثر من قضية واحدة.

وبين السهيل ان الفرع صنف متابعة الشكاوى بالاجراء المتخذ ومع الجهات ذات العلاقة حيث بلغت الاستشارات 105 استشارات، بينما صدّر الفرع للجهات المختصة 18 ملفا، وتم الرد عليها، بينما لم يتم الرد على 15 ملفا آخر ، في حين أنهى الفرع 104 قضايا حقوقية مع تلك الجهات.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

17 شرطاً للسداد عن المطالبين بحقوق خاصة... واستثناء النساء من "السجن"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
اضغط هنا

الدمام – فاطمة آل دبيس

وضع ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف، 17 شرطاً للسداد عن السجناء ضمن الحقوق الخاصة، الذين صدر لهم عفو ملكي أخيراً. إلا أن توجيه ولي ولي العهد (اطلعت «الحياة» على بنوده) استثنى النساء من بعض بنوده وضوابطه.

وأوضحت مصادر لـ «الحياة» أن الشروط أوجبت أن تكون «الديون ثابتة على المدين بحكم قضائي مكتسب القطعية، وأن تكون الديون ترتبت على المدين بسبب عمل مشروع، وأن يكون المدين سجيناً أو سبق سجنه بسبب الديون المطالب بها قبل 9-4-1436هـ (تاريخ إصدار الأمر الملكي)، وأن يكون السجن بعد صدور الحكم. فيما يُستثنى من شرط السجن النساء المطالبات بعوض الخلع أو الطلاق أو فسخ النكاح، أو بدفع أجرة سكن ونحو ذلك».

كما شملت الضوابط «ألا يكون الدين موثقاً برهن أو ضمان مالي، وألا يكون المدين مماطلاً، أو متلاعباً بأموال الناس، أو متهرباً قبل الحكم أو بعده، وأن يثبت إعسار المدين في مواجهة جميع أصحاب الديون، وإذا كان إعساره تم في مواجهة بعضهم، فقضى الأمر بإلحاق قناعة الباقين بإعساره في صك الإعسار، وألا تكون الديون بسب جريمة، ولا تكون الديون بسب كفالة حضورية وغرمية».

وتضمنت الشروط كذلك «أن يكون طرفا المديونية أو أحدهما سعودياً، وأن يكون الدين ترتب داخل المملكة، إذا كان المدين أجنبياً، وإذا ترتب الدين على المواطن السعودي الموجود في الخارج، فيشترط أن يكون سجيناً أو مفرجاً عنه بكفالة، وممنوعاً من مغادرة البلد التي هو فيها قبل السداد، وأن يرافق إقرار المدين والدائن بالمتبقي من الدين، وألا يكون للمدين معاملة في الانتظار للسداد عنه بناء على الأوامر الملكية، وألا يكون تم السداد عن المدين سابقاً بموجب تلك الأوامر وعاد في ديون جديدة». وأوضح توجيه وولي ولي العهد شروط السداد عن السجناء المطالبين بالديات المترتبة على حوادث السير «بأن تكون الحادثة وقعت قبل القرار الملكي، وأن تثبت الدية بصك شرعي، ويثبت إعسار المدين عن دفع الدية، وألا يكون طرفا المديونية أو أحدهما سعودياً، وألا يكون السائق ارتكب الحادثة وهو في حالة سكر، أو تحت تأثير مخدر أو هرب، أو تجاوز إشارة مرورية، أو لم يسعف المصاب، أو لم يخبر الشرطة بالحادثة. فيما يعفي المدين المتوفى من شرط التوقيف والربط بالكفالة في حال حياته، ومن شرط ثبوت الإعسار شرعاً. على أن تتوافر بقية الشروط. وأن يكون الحكم صدر قبل تاريخ صدور الأمر الملكي سواء في حياة المدين أم بعد وفاته، ما دام أن الحكم أثبت الديون في ذمة المتوفى، على أن يثبت شرعاً أن المدين لم يخلف تركة يمكن سداد الدين أو بعضه منها».

ووضع التوجيه الحد الأعلى لما يتم سداده من المكرمة الملكية بمبلغ مليوني ريال شريطة التنازل، عما زاد عن ذلك، وأن يتم التهميش على صكوك المديونية بهذا التنازل، وأن يكون تنازل الدائن عما يزيد عن مليونين مبدئياً بإقرار من الدائن المحكوم له، وأن يوقع التنازل أمام موظفين اثنين، ويختم الإقرار رسمياً». كما أوضح توجيه ولي ولي العهد الشروط العامة للتنفيذ، وتشمل «تكليف لجنة برئاسة مختص من الإمارة، يختاره أمير المنطقة، وعضو من الحقوق المدنية، وآخر من سجون المنطقة، لدرس المعاملات والتثبت من الشروط. وترفع جميع المطالبات المترتبة على كل مدين تتوافر فيه الشروط في معاملة واحدة، وتحرر الشيكات باسم المدين مناولة لرئيس المحكمة التي صدر الحكم في دائرتها. وتتولى المحكمة صرف المبلغ للدائنين المشمولين بالسداد بحسب استحقاق كل منهم».

"الشورى".. غموض "التقاعد" يعطل تعديل نظامه طوال10 أعوام

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض – خالد العمري
ظل الغموض السمة البارزة في انتقادات أعضاء مجلس الشورى لأداء المؤسسة العامة للتقاعد، مشددين على ضرورة تعديل نظام التقاعد المدني الذي مضى عليه 43 عاماً بشكل كامل، مشيرين إلى أن معظم المتقاعدين محرومون، ويعانون بسبب هذا النظام الذي لا يحقق لهم العدالة الاجتماعية.
وقبل أن يتهم العضو الدكتور خضر القرشي المؤسسة بـ«الكذب» في ما قالته عن نسبة الراضين عن أدائها، قال إن المجلس كلما حاول تغيير النظام قدّموا «فزاعة» الدراسات الإكتوارية، متسائلاً بصوت عالٍ: «لماذا لم نرَ في المجلس نظام المؤسسة الجديد، وما ذُكِر عن وجود 13 دراسة إكتوارية قامت بها المؤسسة على مدى 10 أعوام.. أرونا ما لديكم لتطمئن قلوبنا».
وشكك القرشي في نسبة الرضا الواردة في تقرير المؤسسة السنوي، والبالغة 87 في المئة، بسبب أن أفراد عينة البحث لا يتجاوز عددهم 5 آلاف مواطن فقط، مضيفاً: «وهذه نسبة يمكن اختيارها والتلاعب بنتيجتها».
ولم يكن القرشي الوحيد - في جلسة الشورى أمس - الذي طالب بإعادة النظر في نظام مؤسسة التقاعد، وتخفيف معاناة المواطنين من شح المعاشات، أو حرمان الأبناء منها في حالة وفاة الوالدين، إلا أنه كان الأبلغ طرحاً، إذ استخدم في مداخلته مفردات بسيطة بعيدة عن الكلام المنمّق، في معرض تأييده لمقترحين تقدم بهما أعضاء في المجلس لتعديل نظام التقاعد الحالي.
وأعاد القرشي للأذهان تجربة مماثلة لتعديلات في نظام التقاعد تقدّمت بها مجموعة سابقة من أعضاء الشورى في عام 1426هـ، اختفت التعديلات بعد ذلك بشكل مريب، خصوصاً وأن المجلس وافق حينها على ملاءمتها للدراسة. لافتاً إلى أن مؤسسة التقاعد منذ ذلك الحين وهي تذكّر في كل تقاريرها السنوية بوجود نظام جديد قيد الدرس، إضافة إلى أنهم يرددون في التقارير قيامهم بـ13 دراسة اكتوارية تدفع للتنبؤ بإفلاس صناديق التقاعد مستقبلاً.
واستطرد القرشي ساخراً، بالقول: «يخوفوننا بفزاعة الدراسات الإكتوارية، ولم نرَ منها شيئاً، يجب أن يعملوا على زيادة استثماراتهم عوضاً عن ذلك»، واصفاً تعثر صدور هذا النظام بـ«الولادة المتعسرة».
وعند سؤال «الحياة» للقرشي عن المسؤول عن هذا التعثر، أجاب: «لا أعرف من المسؤول، نحن نقوم بعملنا، صناديق التقاعد يستفيد منها الناس، ودورنا يكمن في المحافظة عليها، وللمحافظة عليها لابد من معرفة ما فيها، نريد أن نرى دراساتهم واستثماراتهم»، مستدلاً بقصة إبراهيم عليه السلام مع ربه حين طلب أن يريه كيف يُحيّ الموتى كي يطمئن قلبه.
وعن السيناريوهات المحتملة لمصير التغييرات المقترحة على نظام التقاعد، ومنها رفع الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية، أوضح القرشي أن النظام يجبر مؤسسة التقاعد على تقديم تفسير مقنع للجنة الشورية المكلفة بدرس مقترحات التعديل، فإما أن يطلعوهم على النظام الجديد الذين يزعمون، وإما أن تمضي اللجنة في تقديم التعديلات اللازمة لإقرارها في الشورى.
وتمنى ألا تكون التعديلات المقترحة مثل سابقتها قبل 10 أعوام، مطالباً بالنظر في النظام كتلة واحدة عوضاً عن تعديله، وكأنه «لعبة ضومنة» – على حد وصفه، قبل أن يختم مداخلته بذكر حالات لمواطنين يعانون سلب حقوقهم من المعاشات التقاعدية، وأنه أمر لا يجب السكوت عليه – بحسب تعبيره.
وفي السياق ذاته، أبدت العضوتان حياة سندي وسلوى الهزاع اعتراضهما على أحد المقترحات المطالب بخفض سن التقاعد إلى 55 عاماً، لأنه يحرم المرأة من فرصة تقلد مناصب قيادية.
واعتبرت العضوتان هذا المقترح إجحافاً في حق الطبيبات على وجه الخصوص، ما دعا العضوين أحمد الزيلعي وخضر القرشي إلى تأييدهن، وأنهما لا يرون فرقاً بين النساء والرجال.

وأضاف الزيلعي :لا أرى أن يكون التشريع للرجال مختلفاً عن التشريع للنساء».

اللغة العربية «تسقط».. لضعف نظامها!

< لم ينجح العروبيون من أعضاء مجلس الشورى السعودي في الدفاع عن نظام لحماية اللغة العربية، بعد أن سقط مدوياً جراء تهلهل مواده وضعفها قانونياً، ما يصعب تطبيقها على أرض الواقع - بحسب الدكتور عبدالله الجغيمان، والذي سخر من العقوبات الواردة في النظام لمن يخالف بنوده، والبالغة 1000 ريال.

وتعددت مبررات أعضاء الشورى عن أهمية وجود نظام يحمي اللغة العربية، ومنها ما قاله الدكتور عبدالله الفيفي عن طلاب جامعته: «بعضهم لا يكادون يكتبون أو ينطقون بها (يعني اللغة العربية) من دون لحن»، فيما استعرض الدكتور سلطان السلطان رحلاته من الأندلس إلى المشرق لضرورة نشر اللغة. ومع كل المحاولات اليائسة لتأييد اللغة، إلا أنه سقط النظام، ولم ينجح العضوان الدكتور راشد الكثيري والدكتور سالم القحطاني في أن يقنعا رئيس الجلسة الدكتور محمد الجفري بأن يعدُل المجلس عن رأيه، وأن يعيد النظام للمزيد من الدراسة، لكي لا يقال عن الشوريين في الإعلام بأنهم لا يريدون حماية اللغة – على حد قولهما.

وبلغة هادئة، ردّ الجفري على العضوين بأن نظام عمل المجلس يكفل حق الاعتراض على التصويت لاحقاً، مذكّراً بأن النظام وُلِد في المجلس، ولن ينتقد أحد آلية عمله.

• تعليم جازان" تعفي مدير مدرسة عنّف طالبين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م

اضغط هنا

جازان - يحيى الخردلي

وجّه المدير العام للتربية والتعليم في منطقة جازان عيسى الحكمي بإعفاء مدير مدرسة من منصبه، ونقله إلى مدرسة أخرى، إثر ثبوت تعنيفه لطالبين.

وأوضحت «تعليم جازان» عبر بيان صحافي أمس، أن الإعفاء كان بسبب مخالفة المدير للأنظمة والتعليمات، وقيامه بضرب طالبين من طلاب مدرسته في الوقت الذي تنص لوائح وزارة التعليم على منع الضرب في المدارس.

وأكدت أهمية استخدام الأساليب التربوية السليمة، والحوافز الإيجابية للطلاب، والابتعاد عن ممارسة العنف أو الإيذاء النفسي.

القبض على 4 شبان اعتدوا على معلم

< أعلن المتحدث الرسمي بإمارة منطقة المدينة المنورة وهيب السهلي في بيان صحافي أمس، أن الأجهزة الأمنية تمكنت من القبض على أربعة أشخاص، اعتدوا على أحد المعلمين بقرية النشيفة التابعة لمحافظة العلا، الخميس الماضي.

وكان المعلم الذي يعمل بمدرسة أبي عبيدة في قرية النشيفة، تعرض للضرب وتمزيق ملابسه أمام طلابه من جانب مجموعة من الشبان من دون معرفة الأسباب والدوافع الحقيقية وراء ذلك.

وتداول نشطاء حقوقيون عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، مطالبات بفرض أنظمة وقوانين صارمة تكفل حصول المعلم على كافة حقوقه، إذ قال بعض المغردين إن المعلم بحاجة ماسة إلى استحداث وتفعيل أنظمة من الجهات المعنية تعمل على حمايته، وإعادة هيبته في الوسط التعليمي حفاظاً على منتوج العملية التربوية والتعليمية، لا سيما مع تكرار حوادث الاعتداءات عليه في الآونة الأخيرة.

"العدل" و"الشؤون الاجتماعية" تعالجان تزايد "المهجورات" و"المعلّقات"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض – فداء البديوي
علمت «الحياة» أن وزارتي العدل والشؤون الاجتماعية تدرسان الأسباب المؤدية إلى تزايد حالات الهجر والتعليق للزوجات، وأنهما تهدفان للتوصل إلى وضع إجراءات مناسبة لمعالجة الهجر والتعليق.
وكشفت مصادر عدلية رفيعة المستوى لـ«الحياة» عن سعي الوزارتين إلى بحث تزايد قضايا الهجر بشقيها المالي والمعنوي في الدوائر القضائية، موضحة أن من أبرز الإشكالات مطالبات المهجورات والمعلقات بالحصول على صكوك إعالة للاستفادة من الضمان الاجتماعي.
وبحسب المصادر، فإن وزارتي مشكلة العدل والشؤون الاجتماعية في القضايا المشابهة تكمن في إثبات حالات الهجر وحالات التلاعب والتحايل التي تنشأ عن ادعاء الهجران.
من جهته، عزا مدير إدارة الخدمة الاجتماعية في وزارة العدل الدكتور ناصر العود توجُّه وزارتي العدل والشؤون الاجتماعية لمعالجة قضايا الهجر إلى الحد من التلاعب، وإرباك العمل في المحاكم ووكالات الضمان الاجتماعي.
وقال العود في حديثه لـ«الحياة»: «نسعى إلى إيجاد حلول عملية لهذه المشكلة، انطلاقاً من الاهتمام بالخدمة الاجتماعية للمواطنين والمواطنات، ومنحهم حقوقهم المكفولة شرعاً ونظاماً، وفقاً للتوجيهات العليا».
وقد عقد فريق العمل المكوّن من الجهتين لدرس الظاهرة أول اجتماعاته أمس، إذ مثّل وزارة العدل الشيخ سعد الحقباني، ومدير إدارة الخدمات الاجتماعية الدكتور ناصر العود، والمستشار بالإدارة العامة للخدمات الاجتماعية عبدالرحمن الخراشي، فيما مثل وزارة الشؤون الاجتماعية من وكالة الضمان الاجتماعي المدير العام للبرامج المساندة سعد الشايقي، والمدير العام للمشاريع الإنتاجية صالح الدخيل، والمدير العام لإدارة البحث الاجتماعي سعد القريني، ومساعده محمد الشهري، ومديرة مكتب الضمان الاجتماعي النسوي في الرياض أسماء الخميس، ومساعدتها نوال العلاوي، ومديرة مكتب الضمان الاجتماعي النسوي في جدة نجلاء عبدالوهاب.
يذكر أن ظاهرة التعليق والهجر محرمة شرعاً كونه يعتبر شكلاً من أشكال العضل، وتتمثل المشكلة في خلاف بين زوجين يؤدي إلى هجر الرجل زوجته من دون تطليقها، أو التكفل بنفقتها، ما يؤدي لتحولها إلى امرأة «شبه مطلقة»، على رغم أن هذا الفعل يتعارض مع الفقه الإسلامي الذي يحدد هجر الرجل زوجته في مدة زمنية لا تتجاوز ثلاثة أيام.
وفيما يصنف علماء الاجتماع ظاهرة المعلقات بالحالة الشاذة اجتماعياً كونها تخرج عن دائرة التصنيفات المعروفة بعزباء، أو متزوجة، أو مطلقة، أو أرملة، يعزو قانونيون وقضاة سبب طول مدة تداول هذا النوع في المجالس القضائية إلى سعي القضاة للإصلاح بين الجانبين، وإرجاع المياه إلى مجاريها.

وزير العدل يطّلع
على خطوات مشروع الملك عبدالله

{ الرياض – «الحياة»
< تفقّد وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء المكلف الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء في الرياض أمس، للاطلاع على خطوات عمل المشروع.
وأوضحت «العدل» عبر بيان صحافي، أن وزير العدل اطلّع على آليات هندسة الإجراءات في المحاكم وكتابات العدل، والمؤشرات التفاعلية للقضايا ونسبها إلكترونياً لجميع الدوائر الشرعية، إضافة إلى مركز الترجمة الفورية عبر الشبكة الإلكترونية.
كما زار مركز المعلومات العدلية، وشاهد عرضاً مرئياً عن المراحل التي وصل إليها في تقديم الخدمات التقنية للجهات العدلية.

وفي سياق آخر، بحث وزير العدل الشيخ الدكتور وليد الصمعاني مع وكلاء وزارة العدل، أهم الحاجات ومتطلبات دعم الوكالات، والأساليب والوسائل المقترحة التي من شأنها تحسين مستوى أدائها، وتسريع وتيرة العمل في أعمالها كافة.
وجرى خلال اللقاء مناقشة بعض الأمور المتعلقة بالشأن العدلي والإداري، واستعراض الجهود التي تضطلع بها كل وكالة بحسب اختصاصاتها.
وأكّد وزير العدل خلال اللقاء أهمية استحضار المسؤولية الملقاة على عاتقهم، وحثهم على مواصلة الجهود لمسيرة التطوير التي تشهدها البيئة العدلية بمختلف كياناتها في ظل النهضة التنموية التي تشهدها المملكة.

الحياة
AL HAYAT

مجلس الوزراء يقر إحلال مسمى "القوات العسكرية" بدلاً من "القوات المسلحة"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
وافق مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز خلال الجلسة التي عقدها بعد ظهر اليوم (الإثنين)، في قصر اليمامة بمدينة الرياض على إحلال عبارة "القوات العسكرية" محل عبارة "القوات المسلحة" وإحلال عبارة "بأمر من القائد الأعلى لكافة القوات العسكرية" محل عبارة "بأمر من القائد الأعلى للقوات المسلحة".
وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين، مجلس الوزراء على فحوى المحادثات التي أجراها مع أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح وولي عهد المملكة المتحدة أمير ويلز، وعلى مضامين الرسالة التي تلقاها من رئيس جمهورية الجزائر الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، والاتصال الهاتفي الذي تلقاه من ملك مملكة إسبانيا فيليب السادس، وتناولت جميعها مجمل الأحداث الإقليمية والدولية، والعلاقات الثنائية بين المملكة وتلك الدول الشقيقة والصديقة وسبل تعزيزها.
واستعرض المجلس بعد ذلك جملة من التقارير حول مجريات الأحداث ومستجداتها في المنطقة والعالم، ونوه بجهود المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وما صدر عنه من قرارات في اجتماعه الاستثنائي بالرياض السبت الماضي بشأن الوضع في الجمهورية اليمنية، مجدداً إدانته ورفضه المطلق للانقلاب الحوثي وكل ما يترتب عليه، مشدداً على أهمية دعم جهود القوى اليمنية التي تسعى بطرق سلمية لاستئناف العملية السياسية وفقاً لمرجعية المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني اليمني، وعلى ضرورة مساعدة الشعب اليمني الشقيق للخروج من هذه الأحداث الخطيرة بما يحافظ على أمن واستقرار ووحدة اليمن.
كما أعرب المجلس عن إدانته واستنكاره للعمل الإجرامي الذي قام به تنظيم "داعش" الإرهابي بقتل 21 قبطياً مصرياً في مدينة درنة (شمال شرقي ليبيا) أمس (الأحد)، معبراً عن بالغ تعازيه لرئيس جمهورية مصر العربية عبدالفتاح السيسي وللحكومة المصرية ولذوي الضحايا وللشعب المصري الشقيق.
كما رحب بصدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2199 القاضي بتجفيف منابع تمويل الإرهاب وتشديد الرقابة على المناطق الخاضعة لسيطرة الإرهابيين، ومحاصرة مصادر تمويل التنظيمات الإرهابية، مؤكداً أن المملكة في مقدم الدول التي دعت إلى محاربة الإرهاب ونبذه وتجريم مؤيديه وداعميه.
وناقش المجلس بعد ذلك عدداً من الموضوعات في الشأن المحلي، منوهاً بعقد المؤتمر السعودي لطب الطوارئ والمؤتمر العلمي العالمي السادس والعشرين لأمراض القلب ودورهما العلمي والبحثي في عملية التطوير المستمرة للقطاع الصحي في المملكة.

واطلع المجلس على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهت إليه كل من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء واللجنة العامة لمجلس الوزراء في شأنها، وانتهى المجلس إلى ما يأتي:

أولاً: بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من مجلس الخدمة العسكرية، قرر مجلس الوزراء ما يلي:

1 - إحلال عبارة "القوات العسكرية" محل عبارة "القوات المسلحة" حيثما وردت في كل من: نظام خدمة الضباط ونظام خدمة الأفراد ونظام التقاعد العسكري، وكذلك في الأنظمة والأوامر والمراسيم الملكية والقرارات واللوائح ذات الصلة ما لم يكن الحكم الوارد في أي منها مقصوراً على القوات المسلحة في وزارة الدفاع فقط.

2 - تعديل الفقرة (ج) من المادة (الثانية) من نظام خدمة الضباط، لتصبح بالنص الآتي: "القوات العسكرية: تشمل كافة القوات العسكرية".

3 - إحلال عبارة "بأمر من القائد الأعلى لكافة القوات العسكرية" محل عبارة "بأمر من القائد الأعلى للقوات المسلحة"، حيثما وردت في نظام خدمة الأفراد، والأنظمة والأوامر والمراسيم الملكية والقرارات واللوائح ذات الصلة.

ثانياً: بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الداخلية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى الرقم (129/ 69) وتاريخ 25/ 1/ 1436هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاق بين المملكة العربية السعودية ومملكة إسبانيا للتعاون في المجالات الأمنية ومكافحة الجريمة، الموقع عليه في مدينة جدة بتاريخ 19/ 7/ 1435هـ. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ومن أبرز ملامح هذا الاتفاق:

1 - يتعاون الطرفان في حفظ الأمن ومكافحة الجريمة بجميع أشكالها، ومنها الجرائم المتعلقة بالإرهاب وتمويله ودعمه، وجرائم التهريب بجميع أنواعه.

2 - يتعاون الطرفان - ضمن إطار الاتفاق - على تقديم المساعدة وتبادل المعلومات في عدد من الأمور، ومنها البحث والتعرف على المفقودين أو الأشخاص الذين يعتقد أنهم توفوا، والإرهاب والجماعات الإرهابية ومنظماتها.

ثالثاً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على انضمام الهيئة العامة للغذاء والدواء إلى عضوية اللجنة الوطنية لمكافحة التبغ، المنشأة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 46 وتاريخ 1/ 2/ 1428هـ.

رابعاً: وافق مجلس الوزراء على تعيين الأستاذ عبدالعزيز بن صالح الفريح عضواً في مجلس إدارة شركة السوق المالية السعودية (تداول) ممثلاً لمؤسسة النقد العربي السعودي.

خامساً: وافق مجلس الوزراء على إضافة ممثل من اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة المشكّلة بمقتضى الفقرة (1) من قرار مجلس الوزراء الرقم (208) وتاريخ 22/ 6/ 1430هـ إلى عضوية مجلس البيئة المنشأ بموجب الفقرة (2) من البند (أولاً) من قرار مجلس الوزراء الرقم (22) وتاريخ 29/ 1/ 1430هـ.

سادساً: وافق مجلس الوزراء على تعيينات على وظيفة (سفير) و (وزير مفوض) والمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي:

1 ـ تعيين عبدالله بن صالح بن عبدالله العواد على وظيفة (سفير) في وزارة الخارجية.

2 ـ تعيين محمد بن عبدالله بن عبدالكريم المعجل على وظيفة (مستشار لشؤون المياه) بالمرتبة الخامسة عشرة في وزارة المياه والكهرباء.

3 ـ تعيين عبدالله بن مضيف بن ضيف الله الطلحي على وظيفة (وزير مفوض) في وزارة الخارجية.

4 ـ تعيين علي بن عبدالله بن عمر باهيثم على وظيفة (وزير مفوض) في وزارة الخارجية.

5 ـ تعيين منصور بن عواد بن محمد خريشي على وظيفة (وزير مفوض) في وزارة الخارجية .

6 ـ تعيين عبدالله بن محمد بن ناصر بن رشيدان على وظيفة (وزير مفوض) في وزارة الخارجية.

7 ـ تعيين طلق بن فيحان بن بتَّاع العتيبي على وظيفة (مدير الشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة الرابعة عشرة في وزارة الداخلية.

كما اطلع مجلس الوزراء على تقرير سنوي للهيئة العامة للطيران المدني عن العام المالي (1433/ 1434هـ)، وأحاط المجلس علماً بما جاء فيه، ووجه حياله بما رآه.

مجلس الشؤون الاقتصادية الخطوة الأولى للتعامل مع المشكلة

وجود 11 مليون أجنبي يفشل جهود تقليص معدلات بطالة السعوديين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1022456

الرياض - فهد الثنيان

كشفت مصلحة الإحصاءات العامة عن ارتفاع معدل البطالة بين السعوديين إلى 11.7% بنهاية عام 2014 مقارنة ب11.5% نهاية عام 2013، وأشارت إلى أن نسبة البطالة بين الإناث السعوديات بلغت بنهاية العام الماضي 32.8%، بينما بلغت نحو 5.9% بين الذكور. وتعليقا على ذلك قال المستشار الاقتصادي فضل البوعينين إن جهود التوظيف لخفض معدلات البطالة فشلت برغم الجهود الكبرى لمعالجتها؛ وحجم التوظيف الذي تدعيه وزارة العمل؛ برغم تحفظنا على تلك الوظائف التي تخلق واقعاً جديداً للبطالة المقنعة.

وأوضح أن جهود وزارة العمل لم تنجح في خفض معدلات البطالة؛ وهذا يقودنا إلى السؤال الأهم؛ وهو هل تستمر الوزارة في تنفيذ برامجها الحالية أم أن تقوم بمراجعتها؛ والإبقاء على الجيد منها؛ واستبدال غير المجدي ببرامج أكثر قدرة على توظيف السعوديين؛ ومعالجة أزمة البطالة.

ولفت بهذا السياق إلى أن وزارة العمل في حاجة ماسة لمراجعة برامجها بشكل شامل؛ فهي من جهة لم تنجح في خفض عدد العمالة الأجنبية في السوق والذي ارتفع بشكل كبير برغم برامج التصحيح والترحيل والحد من التأشيرات؛ حتى وصل إلى 11 مليون أجنبي؛ ومن جهة أخرى لم تنجح في تقليص معدلات البطالة؛ ما يعني أنها لم تحقق أهدافها الرئيسة، فالبطالة بين السعوديين وصلت إلى 11.7% بنهاية عام 2014 مقارنة ب11.5% نهاية عام 2013.

وحول أبرز الخطوات لتقليص معدلات البطالة خلال 2015، قال البوعينين إن إنشاء مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ربما كان الخطوة الأولى لإعادة تشكيل إستراتيجية التعامل مع أزمة البطالة؛ وندرة الوظائف الحقيقية في القطاع الخاص، وأن ما نحتاجه لتقليص معدلات البطالة هو خلق مزيد من الوظائف في القطاع الخاص؛ إضافة إلى إحلال السعوديين في الوظائف المتوسطة والعليا المشغولة بالأجانب، كما أننا في حاجة ماسة إلى خلق قطاعات قادرة على استيعاب النساء؛ وخفض بطالتهن المرتفعة.

وأشار بهذا الخصوص إلى أن الخطوات المنوطة بوزارة العمل هي خفض تدفق الأجانب بشكل يسهم في تجفيف السوق من الفائض الكبير؛ إضافة إلى تطبيق سياسة الإحلال المباشر؛ وذلك بأن تقوم الوزارة بحصر الوظائف الوسطى والعليا في القطاع الخاص؛ وحصر طالبي الوظائف من السعوديين وبالتالي المواءمة بينهم؛ وتنفيذ عملية الإحلال؛ إضافة إلى فرض برامج تدريب وتأهيل السعوديين على القطاع الخاص؛ وتبني إستراتيجية أرامكو في تأهيل السعوديين لشغل الوظائف المشغولة بأجانب من خلال التدريب الموجه؛ وهذا لو طبق لأمكن خفض البطالة الحالية بنسبة كبيرة.

واعتبر أن خلق الوظائف الحقيقية في القطاع الخاص تحتاج إلى رؤية شاملة تؤدي إلى خلق إستراتيجية صناعية متكاملة تسهم في تنويع قطاعات الإنتاج؛ والتوسع فيها بما يساعد على خلق مزيد من الوظائف في مناطق المملكة.

ولفت إلى أن التوسع في الاستثمارات الصناعية في جميع مناطق المملكة؛ إضافة إلى القطاعات السياحية؛ والتجارية بحسب نوعية المناطق المستهدفة سيوفر لنا قطاعات متكاملة في المناطق والمحافظات والمدن تسهم في خلق وظائف متنوعة وفرص استثمارية مختلفة للسعوديين.

وزير العدل يتفقد مشروع تطوير القضاء ويجتمع بالوكلاء

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150217/Con20150217753602.htm

سعود الخزيم (الرياض)
تفقد وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، واستمع إلى شرح عن خطوات العمل فيه، واطلع على آليات هندسة الإجراءات في المحاكم وكتابات العدل، والمؤشرات التفاعلية للقضايا ونسبها إلكترونيا لجميع الدوائر الشرعية، إضافة إلى مركز الترجمة الفورية عبر الشبكة الإلكترونية.
عقب ذلك تفقد الوزير مركز المعلومات العدلية، وشاهد عرضا مرئيا عن المراحل التي وصل إليها في تقديم الخدمات التقنية للجهات العدلية.
وفي سياق متصل اجتمع وزير العدل في مكتبه بوكلاء الوزارة، ودار النقاش حول عدد من الأمور المتعلقة بالشأن العدلي والإداري، واستعراض الجهود التي تضطلع بها كل وكالة بحسب اختصاصاتها. كما تم خلال اللقاء بحث أهم الاحتياجات ومتطلبات دعم الوكالات، والأساليب والوسائل المقترحة التي من شأنها تحسين مستوى الأداء بها، وتسريع وتيرة العمل في أعمالها كافة.
وأكد د. الصمعاني على وكلاء الوزارة بضرورة استحضار المسؤولية الملقاة على عاتقهم وحثهم على مواصلة الجهود لمسيرة التطوير التي تشهدها البيئة العدلية بمختلف كياناتها في ظل النهضة التنموية التي تشهدها المملكة.

كشف عن إيقاف مستشفيين ومركز كلى.. رئيس مركز القيادة والتحكم لـ «عكاظ»:

لن نتردد في إغلاق أي منشأة صحية تتجاهل اشتراطات مكافحة العدوى

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150217/Con20150217753604.htm

محمد داوود (جدة)
أكد لـ«عكاظ» وكيل وزارة الصحة للصحة العامة ورئيس مركز القيادة والتحكم الدكتور عبدالعزيز عبدالله بن سعيد، أن المركز لن يجامل أو يتردد في التوصية بإغلاق أي مستشفى أو منشأة صحية لا تطبق اشتراطات مكافحة العدوى حرفيا، موضحا أنه تم خلال الفترة الماضية إغلاق مستشفيين خاصين ومركز غسيل كلى وجدت لديهم ثغرات عديدة من منطلق أن صحة الإنسان فوق كل شيء، ولا تقبل التهاون، كما أنه ليس من المعقول أن تكون القطاعات الصحية مصدرا للعدوى وهي مخصصة لعلاج وشفاء المرضى.

ولفت إلى أن الصحة ستطلق خلال أيام حملة قوية وكبيرة لمواجهة كورونا تستهدف أفراد المجتمع والقطاعات الصحية وذلك بالتعاون مع جهات حكومية وشركات كبرى من منطلق المسؤولية الاجتماعية التي تحتم على الجميع المشاركة وخصوصا إذا كان الأمر يتعلق بصحة البشر.

وحول زيارة وفد منظمة الصحة العالمية اليوم قال: «الوفد الزائر للرياض سيقف على الجهود التي تبذلها المملكة في مكافحة فيروس كورونا عبر اجتماعات وجولات مفاجئة للمستشفيات»، مبينا أن هذه الزيارة تأتي ستجابة لدعوة من وزارة الصحة وقد سبقتها عدة زيارات رغبة من الوزارة في أن تكون الجهة التقييمية للجهود التي تبذل لمكافحة الفايروس، جهة محايدة تبدي وجهة نظرها وتحدد أوجه القصور إن وجدت وجاهزية واستعدادات مقدمي الخدمة العلاجية لمرضى كورونا والأمراض المعدية بشكل عام في المستشفيات ومدى توفر المعايير والاشتراطات الصحية والتدابير الاحترازية في جانب مكافحة العدوى، بجانب مقارنة التوصيات السابقة بالتوصيات الجديدة التي سيتم الوصول إليها بعد المباحثات والاجتماعات المحددة بين الصحة وفريق منظمة الصحة.

وأشار إلى أن خبراء المنظمة يرون أن المملكة أصبحت لديها خبرة كبيرة في التعامل مع كورونا والفيروسات الأخرى، ونحن بدورنا نطمح أن لا تتبخر هذه الخبرة بل يستفاد منها بشكل إيجابي وكبير في الارتقاء بمستوى العاملين في الصحة من خلال تدريب الممارسين في مكافحة العدوى ومواجهة الأمراض الأخرى فهذه الخبرة ليست محصورة فقط في مكافحة كورونا فقط بل يتعدى الأمر للأمراض المعدية الأخرى، وأيضا الاستفادة من هذه الخبرة في تكريس مفاهيم الثقافة الصحية لدى الممارسين الصحيين وأفراد المجتمع لأن التقيد بالوقاية يجنب الكثير من الأمراض وخصوصا إذا كان الأمر يتعلق بالعدوى. وردا على سؤال «عكاظ» عن ما إذا كان الوضع مطمئنا وتحت السيطرة بالنسبة لكورونا، قال: لا أحبذ تداول كلمة تحت السيطرة والتطمين، ولا أريد أن ينعكس ذلك في بث مخاوف لدى أفراد المجتمع، فالأمر لا يتوقف على وزارة الصحة فقط في مكافحة كورونا وغيرها بل كل الجهات سواء حكومية أو خاصة وعلى مستوى أفراد المجتمع لابد أن تتكاتف وتتعاون في هذا الجانب، فإن تقيدنا بأبسط سبل الوقاية من المؤكد سنحمي أنفسنا والمحيطين بنا من انتقال أي عدوى حتى لو كانت إنفلونزا موسمية، فاتباع السلوك الوقائي هو مطلب ضروري يعزز الكثير من الإيجابيات الصحية على مستوى المجتمع.

وعن استهتار بعض العاملين في الحظائر وخصوصا حظائر الجمال أجاب: «أكرر مجددا أن هذا الاستهتار له انعكاسات سلبية خطيرة وكما أشرت سابقا أن التقيد بالوقاية يجنب الكثير من الإشكاليات، فمع تأكيدي بأن الجمال تراث وله قيمته التاريخية إلا أن الدراسات أوضحت أنها تشكل ناقلا للفيروس، وهناك حالات للأسف أصيبت نتيجة مخالطتها للإبل دون اتخاذ أي إجراء وقائي، وفي هذا الإطار تبذل الصحة وبالتعاون مع الزراعة جهودا كبيرة لتوعية العاملين في الحظائر، وتشدد عبر جولاتها على ضرورة ارتداء الكمامة والقفازات عند التعامل مع المواشي والجمال، فهدفنا الحماية وليس التقليل من شأن الجمال».

التقين نائب الوزير وينشدن النظر في مطالبهن للمّ شمل الأسرة

المعلمات المطلقات والأرامل يطالبن "وزير التعليم" بنقلهن بالقرب من أسرهن

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م

http://sabq.org/0Fygde

محمد زامل- سبق- الرياض:

استقبل نائب وزير التعليم الدكتور حمد آل الشيخ بمكتبه أمس الأحد، عدداً من المعلمات والإداريات بمبنى الوزارة، بحضور وكيل الشؤون المدرسية الدكتور سعد آل فهيد؛ للمطالبة بنقل المعلمات المطلقات والأرامل ومَن لديهن ظروف طارئة، إلى مقر إقامة عائلاتهن بعد انقضاء عام دراسي على تعيينهن.

وقال عدد من المعلمات والإداريات لـ"سبق": حضرنا صباح أمس لمقابلة وزير التعليم الدكتور عزام الدخيل، لعرض بعض مطالبنا عليه، والتي نأمل تحقيقها؛ لكن ارتباطاته العملية حالت دون ذلك، وحضر نيابة عنه نائب الوزير الدكتور حمد آل الشيخ، الذي استقبلنا واستمع لنا بحضور وكيل الشؤون المدرسية الدكتور سعد آل فهيد".

وأضفن، أن مطالبهن هي أن يتم نقل المعلمات المطلقات والأرامل ومن لديهن ظروف طارئة، إلى مقر إقامة عائلاتهن، بعد انقضاء عام دراسي على تعيينهن ، كما كان يعمل ويطبق في السابق، مع المطالبة بعدم الانتظار لمرور عام واحد على استخراج صك طلاق المعلمة ليتم نقلها.

وناشدت المساعدات الإداريات الدكتور الدخيل، بالنظر في وضعهن ودراسته تحويلهن للتعليمي مع إبقائهن على رأس العمل، وإتاحة الفرصة لهن لإعادة اختبار قياس لمن لم تنجح في السابق، أو تقوم الوزارة بإلحاقهن بدورات مكثفة تكفل لهن الفرصة للتحويل للمسار التعليمي؛ خاصة وأن البعض يحملن شهادات في بعض التخصصات العلمية النادرة والمطلوبة في الميدان التربوي.

وشددن على أن المعلمات يتمنين أن يُسمح لهن بإكمال الدراسات العليا بالتفرغ الجزئي، كما أننا نحتاج توضيحاً رسمياً من الوزارة حول مستقبل الماجستير الموازي، وهل يحق لحامليه إكمال دراسة الدكتوراه، أم أنه مجرد استنزاف لأموال المتقدمات والاكتفاء بدرجة الماجستير فقط؟

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

وصفوا المهمة بـ "الصعبة" والانتقال من كرسي النقد إلى العمل

أعضاء حماية المستهلك: صحة ومال وحقوق المستهلكين أولويات سندافع عنها

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/17/article_931864.html

علي بن أحمد من الرياض

أكد أعضاء في المجلس التنفيذي لجمعية حماية المستهلك الجديد، أن الجمعية ستركز في بداية عملها على الأولويات التي تهم المستهلكين، مشددين على حماية ثلاثة مرتكزات أساسية هي "الصحة، المال، والحقوق".

ووصف الأعضاء التعيين في أول مجلس تنفيذي للجمعية بـ "المهمة الصعبة"، وذلك بالانتقال من كرسي النقد والتنظير إلى العمل، وتقديم الخدمات للمجتمع وحمايته من الجشع والغش، بعد أن أصدر وزير التجارة والصناعة قراراً بتعيين تسعة أعضاء في أول مجلس تنفيذي لجمعية حماية المستهلك أمس الإثنين. وقال لـ "الاقتصادية" الدكتور عبيد بن سعد العبدلي أستاذ التسويق في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن عضو جمعية حماية المستهلك "ما يميز الجمعية حالياً أن لديها بنية تحتية جيدة، بعد أن دعمت من قبل وزارة التجارة والصناعة وساندت عمل الجمعية، وزرعت الثقة بها".

ووصف العبدلي التعيين بـ "المهمة الصعبة"، داعياً المجتمع والمستهلكين والإعلاميين إلى مساندة الجمعية في أعمالها.

وعن عمل الجمعية في السابق، قال العبدلي "كانت توقعاتنا أكبر من الواقع، ولأسباب في منظورهم لم تمكنهم من العمل بشكل صحيح".

وأضاف "سنجتمع صباح اليوم مع وزير التجارة والصناعة، للتعرف على الأعضاء، ومناقشة خطة العمل، والاستراتيجيات التي سنعمل عليها"، متمنيا أن يكون النظام الجديد للجمعية الذي صدر بقرار من مجلس الوزراء في وقت سابق متلافيا أي قصور كان في النظام السابق.

من جانبه، قال الدكتور فهد بن محمد الخضيري أستاذ وعالم أبحاث في تخصص المسرطنات وعضو جمعية حماية المستهلك "نتطلع من خلال المجلس التنفيذي الجديد للجمعية إلى حماية حقوق المستهلك في ثلاثة مرتكزات "صحته وماله

وحقوقه"، موضحاً أن الجمعية ستبدأ بالأولويات وما يهم المستهلكين، ويتساءلون عنه، وحفظ حقوقهم، وحمايتهم من الغش والجشع، قبل أن يكونوا ضحية.

وكان الدكتور توفيق الربيعة وزير التجارة والصناعة أصدر قرارا بتعيين تسعة أعضاء في المجلس التنفيذي لجمعية حماية المستهلك، وذلك بعد صدور قرار مجلس الوزراء (120) بتاريخ 1436/2/23هـ بتعديل تنظيم الجمعية المتضمن قيام وزير التجارة والصناعة بتعيين أول مجلس تنفيذي للجمعية، على أن تكون مدته ثلاث سنوات، وقد تضمن القرار تعيين مجلس إدارة يتكون من تسعة أعضاء هم: الدكتور عبيد بن سعد بن عبيد العبدلي، الدكتور مساعد بن ناصر حمود العتيبي، الدكتور فهد بن محمد عبدالله الخضيري، الدكتور سليمان بن عمر السماحي، الدكتور عثمان بن عبدالعزيز ناصر المنيع، الدكتور رزين بن محمد حمد الرزين، عبدالعزيز بن صالح الخضيري، سليمان بن حمد البطحي، وسعود بن راشد العسكر.

وتهدف الجمعية إلى العناية بشؤون المستهلك ورعاية مصالحه والمحافظة على حقوقه والدفاع عنها، وتبني قضاياه لدى الجهات العامة والخاصة، وحمايته من جميع أنواع الغش والتقليد والاحتيال والخداع والتدليس في جميع السلع والخدمات والمبالغة في رفع أسعارها، ونشر الوعي الاستهلاكي لدى المستهلك، وتبصيره بسبل ترشيد الاستهلاك.

وتعمل الجمعية في سبيل تحقيق أهدافها بتلقي شكاوى المستهلك، المتعلقة بالاحتيال والغش والتدليس والتلاعب في السلع أو الخدمات والمغالاة في أسعارها، والتضليل عن طريق الإعلانات في الصحف وغيرها، ورفع ذلك إلى الجهات المختصة، ومتابعته.

كما تعمل الجمعية على مساندة جهود الجهات الحكومية المعنية بحماية المستهلك، وإبلاغ تلك الجهات بكل ما يمس حقوق المستهلك ومصالحه، وإعداد الدراسات والبحوث، وعقد المؤتمرات والندوات والدورات، وإقامة المعارض ذات العلاقة بنشاط حماية المستهلك، ونشر نتائج تلك الدراسات والبحوث، وذلك وفقًا للأنظمة والتعليمات، وتوعية المستهلك بطرق ترشيد الاستهلاك وتقديم المعلومات والاستشارات الضرورية له، واقتراح الأنظمة ذات الصلة بحماية المستهلك وتطويرها، وتمثيل المستهلك في اللجان والهيئات المحلية والدولية ذات العلاقة بحماية المستهلك، والتعاون معها والمشاركة في أنشطتها المتعلقة بأهدافها، وذلك وفق الإجراءات النظامية المتبعة.

الحياة AL HAYAT

البطالة والفقر وعدم المساواة خلال الأزمات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م

اضغط هنا

علي توفيق الصادق

يواجه العالم مثلث تحديات عالمية أضلاعه البطالة والفقر وعدم المساواة. فعلى مستوى العالم، ووفق منظمة العمل الدولية، بلغ عدد عمال العالم نحو 3347 مليون عامل في 2013، منهم نحو 202 مليون عامل عاطل من العمل، أي أن معدل البطالة على مستوى العالم يقدر بنحو ستة في المئة. ويعمل نحو 45 و23 في المئة من العاملين في قطاعي الخدمات والصناعة على التوالي والباقي يعمل في قطاع الزراعة.

وعلى مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بلغ عدد العمال نحو 147 مليون عامل منهم نحو 17 مليون عامل عاطل من العمل، أي أن معدل البطالة يقدر بنحو 11.5 في المئة. ويعمل نحو 54 في المئة من العاملين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في قطاع الخدمات ونحو 24 في المئة في قطاع الصناعة والباقي في قطاع الزراعة.

والبطالة بين الشباب مرتفعة إذ تقدر بـ 74.5 مليون عاطل من العمل على مستوى العالم وتمثل نحو 13 في المئة من الشباب في الفئة العمرية 15 - 24 سنة. وتقدر البطالة بين الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بـ 7.5 مليون عاطل من العمل أو نحو 27 في المئة من الشباب، وهي النسبة الأعلى بين الشباب في مناطق العالم المختلفة: البلدان المتقدمة 18.3 في المئة، شرق آسيا 10.1 في المئة، أميركا الجنوبية 13.6، أفريقيا جنوب الصحراء 11.9 في المئة.

والبطالة أساس الفقر، والفقر ما زال منتشراً في العالم على رغم انخفاض أعداد الفقراء. ففي 2000 قدر عدد فقراء العالم المشتغلين بدخل يساوي دولارين يومياً بنحو 1200 مليون، وانخفض الرقم إلى 839 مليون عام 2013، أي بنحو 30 في المئة. وجاء الانخفاض في معظمه في شرق آسيا حيث تراجع عدد الفقراء بنحو 73 في المئة بين 2000 و2013 (من 412.9 إلى 111.6 مليون فقير)، وفي أميركا الجنوبية انخفض بنسبة 45 في المئة (من 33.4 مليون إلى 18.5 مليون) وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 4.2 في المئة (من 14.4 مليون إلى 13.8 مليون). ويذكر أن عدد الفقراء في الشرق الأوسط زاد من 3.8 مليون فقير إلى خمسة ملايين بينما انخفض عدد الفقراء في شمال أفريقيا من 10.6 مليون فقير إلى 8.8 مليون بين 2000 و2013.

وإذا كانت البطالة أساس الفقر يصبح هدف القضاء على الفقر مرتبطاً بالقضاء على البطالة. والسؤال هو ما هي السياسات الاقتصادية والإجراءات الضرورية لخلق فرص عمل لاستيعاب العاطلين من العمل؟ أكدت مجموعة العشرين في اجتماعها الأخير في إسطنبول على ضرورة النمو الاقتصادي الشامل كشرط لمواجهة التحديات العالمية. صحيح أن مجموعة العشرين أقرت بأهمية النمو الاقتصادي الشامل، لكنها لم تتفق على السياسات، عاكسة الاختلاف بين رؤية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاقتصاديين عموماً في شأن أهمية عدم المساواة في النمو الاقتصادي.

يعتبر البنك الدولي أن عدم المساواة يساعد على النمو الاقتصادي الذي هو شرط ضروري لمحاربة الفقر وإيجاد فرص عمل. أما صندوق النقد الدولي، فيرى أن الاهتمام يجب أن يكون في إزالة عدم المساواة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وبالتالي خلق فرص عمل ويساعد في تخفيف الفقر وتقليص عدد الفقراء.

ووفق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فإن فجوة الدخل بين الأثرياء والفقراء في معظم البلدان المتقدمة تفاقمت خلال العقود الثلاثة الماضية إذ إن الـ 10 في المئة الأكثر ثراء يحوزون نحو 10 أضعاف ما يحوزه الـ 10 في المئة الأكثر فقراً.

وفي تقرير لمؤسسة أوكسفام البريطانية، سيملك الواحد في المئة الأغنى في العالم ثروة أكبر مما يملكه الـ 99 في المئة الباقية في 2015. وفي الولايات المتحدة، بقي عدم مساواة الدخل ينمو لعقود لكنه أصبح أسوأ بعد الأزمة المالية العالمية (2009 - 2012) فالواحد في المئة في القمة حصلوا على مجمل الزيادة في الدخل، بينما انخفض متوسط دخل الآخرين وما زال مستمراً بالانخفاض.

تركز الثروة والدخل في مجموعة قليلة من البلدان أو من الناس لا يساعد على استمرار النمو وخلق فرص عمل. وتُخلق فرص العمل بالنشاطات الجديدة الكثيفة العمالة لكن المستثمرين لا يستثمرون إذا وجدوا أن ما ينتجونه من سلع وخدمات لا يلقى طلباً كافياً عليه لأن الناس لا يملكون القوة الشرائية التي باتت مركزة في فئة قليلة من الناس. وعلى مستوى الدول تسوى هذه الإشكالية من خلال السياسة المالية وملاحقة من هربوا ثرواتهم إلى الملاذات الآمنة، كما أشار البعض في مجموعة العشرين.

وزارة الصحة.. طموحات تتجدد

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م
http://www.alsharq.net.sa/2015/02/17/1297617

مجيب الرحمن العمري

طموحاتنا في وزارة الصحة تتجدد مع كل ألم ومرض وخطأ طبي وحادث مأساوي، وليس مع بدء وزير جديد.

وحديثنا عن هذه الوزارة هو حديث عن صحة الملايين من المواطنين الذي يعانون كبقية الناس في العالم من أمراض مفاجئة أو مزمنة بسيطة أو خطيرة، ومستشفيات الوزارة ومراكزها الصحية هيالأمل بعد الله الذي يحدو معظم مرضى هذا الوطن للشفاء وتخفيف الألم. وحكومتنا الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين ألبَسَه الله ثوب الصحة والعافية لم تبخل على هذه الوزارة بشيء.

ومع بزوغ أمل جديد بتولي زمام هذه الوزارة وزير جديد يقسم على كتاب الله على خدمة الوطن والمواطن تبزغ فينا آمال لاحدود لها بالتغيير والتنظيم ويحدونا الأمل بعلاج تام لآلامنا وأوجاعنا وتخفيف معاناتنا.
وحينما تعيد الوزارة خططها وأهدافها إلى فكر مختلف ورؤية مختلفة ورسالة مختلفة تنبني على خطط قصيرة وفعالة وسريعة وتجعل من مستشفياتها ومراكزها الصحية تعمل وفق المعايير والإجراءات الطبية العالمية، وحين يعمل كل مركز صحي ومستشفى وفق تلك الإجراءت والمعايير حتى يتحقق أملنا وتتوازى مع أرقى المستشفيات والمراكز العالمية.
عندها ستتجاوز مرحلة معالجة الأخطاء الطبية الفادحة إلى مرحلة المستوى الأعلى من الجودة، ولن يحتاج المواطن للمطالبة بالتأمين الطبي، عندما تصبح المستشفيات الحكومية ذات جودة أعلى من مستشفيات القطاع الخاص وهذا ممكن إذا وجدت الإرادة في الوزارة وفي هرم الوزارة.

كاريكاتير

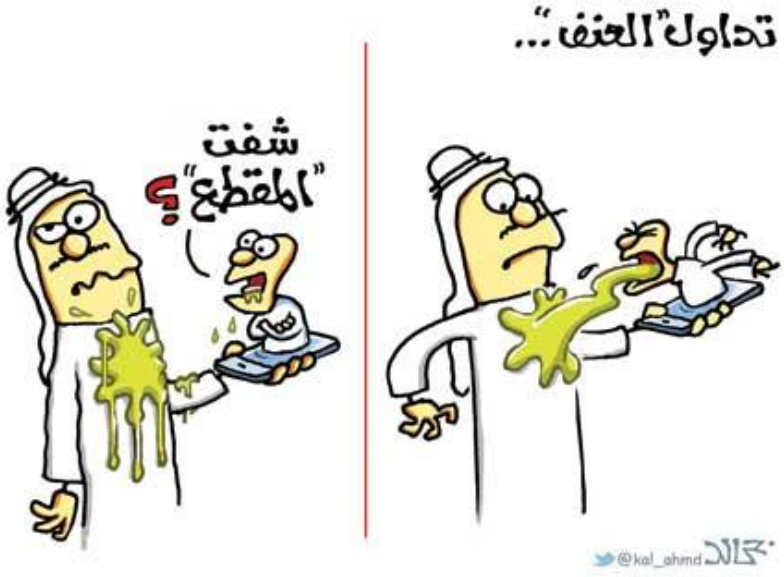

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6051

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 28 ربيع الاخر 1436هـ - 17 فبراير 2015م

http://www.al-jazirah.com/2015/20150217/cr4.htm